المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

التفريق بين الاسم والصفة في التفكير النحوي

Differentiating between noun and adjective in grammatical thinking

بقلم الدكتور

هاني محمد عبد الرازق القزاز

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات في المنصورة ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

العدد الثاني (إصدار ديسمبر ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

التفريق بين الاسم والصفة في التفكير النحوي

هاني محمد عبد الرازق القزاز

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات في المنصورة ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية .

البريد الإلكتروني : hanyalkazaz@gmail.com

الملخص

أجمعت الدراسات النحوية التراثية على أن الصفة قسماً من الاسم، وتعامل معاملته في الإعراب ، وينطبق عليها من العلامات الشكلية ما ينطبق على الاسم، ولكنهم مع ذلك استشعروا فروقاً بينهما ، لكنها فروق صرفية لا نحوية، وقد اتكأ بعض النحويين على هذه الفروق لتعليل رأي أو حكم نحوي، مع اعترافهم بأن هذا التعليل استحساني ، لا وجوبي.

أما فريق من اللغويين المعاصرين فرأى أن الصفة قسيمة للاسم، لا قسماً منه ، لما رأوا أنها تشبه الفعل فتمنع من الصرف من جهة، وتشبهه من جهة أخرى إذا كان مصروفاً فتعمل عمل الفعل، فاجتمع أغلب هؤلاء على عد الصفة قسماً مستقلاً بنفسه، لا هو بالاسم ، ولا هو بالفعل.

الكلمات المفتاحية: الاسم، الصفة ، التفكير النحوي، الاستحسان، الوجوب، الإعلال ، جموع التكسير.

Differentiating between noun and adjective in grammatical thinking

Hani Muhammad Abdul razek Alqazzaz
Department of Linguistics, College of Islamic and Arab Studies for Girls, Mansoura, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: hanyalkazaz@gmail.com

Abstract

Grammatical studies unanimously agreed that the adjective is a section of the noun, and treated as a parsing, and applies to them from the formal signs what applies to the name, but they nevertheless sensed differences between them, but they are morphological differences not grammatical, has leaned some grammarians on these differences to explain the opinion or grammatical judgment, with their recognition that this reasoning is desirable, not Obligatory. The team of contemporary linguists saw that the adjective voucher of the name, not a section of it, when they saw that it resembles the verb prevents from exchange on the one hand, and resemble it on the other hand if it is an expense and work the work of the verb, most of these gathered to count the adjective independent section by itself, neither is the name, nor is it already.

keywords: noun, adjective, grammatical thinking, approbation, obligation, reasoning, cracker groups.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى صحبه وآله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ثم أما بعد...

فقد انتهج النحويون الأوائل طريقة في تقسيم الكلام تعتمد على الشكل بوضع علامات يتحدد بها نوع الكلمة من حيث الاسمية والفعلية والحرفية ، وبناء على هذه القسمة يتحدد تركيب الجملة ما بين اسمية وفعلية وشبه جملة .

وهذا التقسيم يعد كلاً من الاسم والفعل وحدات يندرج تحتها أنواع أو أقسام ، أما الفعل فقد اعتمد في تفريع ما يندرج تحته على الزمن والحدث ، فنتج عن هذا تقسيمه إلى الماضي والمضارع باتفاق ، والأمر عند البصريين .

وأما الاسم فليس فيه معيار واحد يمكن معه تفريع أنواع من الاسم تندرج تحته، وعليه يمكنني القول إن الاسم قائم في تحديد حقيقته على أنه ما ليس بفعل، أي أنه ما لا يدل على الحدث ولا الزمن معاً ، وقبل علامة من العلامات الشكلية التي استنبطها النحويون ، فالاسم يندرج تحته ما يدل على الحدث وحده دون زمن مثل المصدر ، واسم الفاعل والمفعول ، ويندرج تحته ما يدل على الزمن دون الحدث مثل ظروف الزمان والمكان وأسماء الزمان والمكان ، كما يندرج تحته ما لا يتحمل العلامة الإعرابية إذا قبلت العلامات الشكلية للاسم ، مثل المبنيات وهي في الفكر النحوي شبيهة بالحرف في المعنى أو الاستعمال أو الوضع ، لكنها مع ذلك تندرج تحت الاسم ، وعلى هذا تعددت الأنواع المندرجة تحت الاسم مثل الظروف والضمائر وأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الأفعال، والصفات ، وهذه كلها يجمعها شيء واحد وهي أنها لا تدل على الحدث والزمن معاً، وتقبل علامة واحدة أو أكثر من علامات الأسماء .

أما بعض المعاصرين فقد رفض التقسيم الشكلي الثلاثي للكلمة ، وقدم تقسيماً جديداً ينظر فيه إلى الوظيفة ، وتعددت آراؤهم في تقسيم الكلمة حتى

أوصلوها إلى تقسيم سباعي ، واختلفت أنظارهم اختلافاً بيناً في أساس التقسيم ، ولكن اللافت للنظر أنهم اتفقوا – تقريباً – على جعل الصفة قسيماً للاسم ، لا قسماً منه.

أسئلة البحث

- على أي أساس أخرج بعض المعاصرين الصفة من الاسم ، وجعلوها قسماً برأسه؟
- وهل غاب عن النحويين التراثيين هذا الأساس ؟
- وهل يعتقد النحويون التراثيون أنه لا فرق بين الاسم والصفة.
- وإذا كان النحويون يفرقون بينهما، فما أوجه هذا التفريق؟
- وهل هذا التفريق وجوبي أو استحساني؟

هدف البحث

الإجابة عن الأسئلة السابقة، وقراءة في عقلية النحويين التراثيين فيما يتعلق بالاسم والصفة.

منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع تقديم رؤية تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

الدراسات السابقة

١ – أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، للدكتور فاضل الساقي، وهو دراسة تخص أسس التقسيم لأنواع الكلمة الثلاثة تركز على آراء المعاصرين بشكل خاص، ولكنها لا تهتم إلا قليلاً جداً بفكرة هذا البحث وهي البحث عن موقف النحويين من العلاقة بين الاسم والصفة.

٢ –الأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيبويه، عبد الله بن ناصر القرني، مجلة جامعة أم القرى، وواضح أن هذا البحث يختص ببيان أبنية الاسم

والصفة فقط، وقد وفَّى فيه الباحث هذه المسألة، ولذلك لم أتعرض لها إلا لماماً، اكتفاءً بما قدمه.

٣ -إشكالية التباس الاسم بالصفة والمصدر على نحاة العربية وأثره في البنى الصرفية ودلالاتها، للباحث عبدالله بو ربيع، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، المجلد ١٢، العدد ٢٤.

وفكرة هذا البحث بعيدة عما أبحث فيه، فهي تبحث -كما يقول كاتبه -في: في التباس أبواب وموضوعات نحوية وصرفية هامة ودقيقة نحو: الاسم الجامد والمشتق؛ والصفة؛ والمصدر؛ وأصل الاشتقاق؛ والفعل واسم الفعل.

ويعالج هذا المقال كل هذه القضايا المهمة المستعصية المتداخلة في اللغة العربية في ارتباطاتها وعلاقاتها، وحدودها الدقيقة، وتداخلها.

٤ -الاسم والصفة في في النحو العربي والدراسات الأوروبية، ومعه ترجمة لبحث فارنر ديم: الاسم والصفة عند النحاة العرب، للدكتور محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٩٤ م.

وهذا الكتاب وتلك الترجمة تنصب أساساً على المصطلح النحوي والمقصو منهما وتخليص الاشتباك الحادث فيهما من وجهة نظر الكاتبين، ولا يتعلق بما أبحث فيه؛ إذ تتركز الفكرة عندي على التفريق النظري والتطبيقي بين الاسم والصفة عند النحويين التراثيين، وتجيب عن تساؤل: هل فرق النحويون التراثيون بين الاسم والصفة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فما أوجه هذا التفريق؟

٥ -الفرق بين الاسم والصفة في كتاب سيبويه، للباحث: محمود عبد المنعم عبد الله قنديل، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد: ١٠٤، ٢٠١٧ م.

يذكر الباحث ص: ١٣٩ أن الهدف من هذا البحث اختبار وجود فروق بين الاسم والصفة عند سيبويه، وفي سبيل إنجاز هذا الهدف قسم الباحث الموضوع مبحثين: المبحث الأول: مفهوم الاسمية والوصفية عند سيبويه.

والمبحث الثاني: الفروق التركيبية والدلالية والصرفية.

والفرق بين هذا البحث وبحثي أنه خصه بكتاب سيبويه، ولم يعنَ ببيان مواطن الفرق بدراسة شاملة على ما سيظهر في خطة بحثي، والدراسة التأصيلية له.

خطة البحث

جاء البحث في مقدمة ذكرت فيها أسئلة البحث وهدفه والدراسات السابقة وخطة البحث.

وتمهيد بعنوان: مصطلحا الاسم والصفة

ومبحثان، هما:

الأول: موقع الصفة من أقسام الكلام

الثاني مظاهر التفريق بين الاسم والصفة في التفكير النحوي، ويتناول:

أولاً: التفريق النحوي بين الاسم والصفة، وتحته هذه الموضوعات

ثانياً: التفريق الصرفي، ويعالج هذه الموضوعات:

أولاً: أبنية الأسماء والصفات

ثانياً: التفريق بين الاسم والصفة عند الإعلال

ثالثاً: التفريق بين الاسم والصفة عند الجمع

والله أسأل التوفيق والسداد إنه بكل جميل كفيل

الباحث

التمهيد

مصطلحا الاسم والصفة

يطلق مصطلح (الصفة) بمنطلقات متعددة، فهو وفق المعيار الصرفي يراد منه المشتقات العاملة، للدلالة على حدث وصاحبه [١]وهو وفق المعيار النحوي يراد منه جريان الصفة على موصوفها، ويسمى حينئذ صفة أو نعتاً، ويفصِّل الرضي هذين المعيارين فيقول: " الصفة تطلق باعتبارين: عام، وخاص، والمراد بالعام: كل لفظ فيه معنى الوصفية، جرى تابعًا أو، لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: زيد قائم، وجاءني زيد راكبًا، إذ يقال هما وصفان، ونعني بالخاص: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا، نحو: جاءني رجل ضارب " [٢].

وواضح من النص السابق أن مصطلح الصفة كان يطلق توسعاً على الخبر والحال، وقد يطلق على التمييز، كما فعل سيبويه[٣] أيضاً أطلقه على التوكيد[٤].

وقد أطلقه الكسائي[٥]على الظرف كما قال ابن السراج[٦]، أما الفراء

---

(١) انظر:شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (١/ ٣١٧) وأوضح المسالك(٣/ ٢٧٤ والمقاصد الشافية (٦٢٦/٤) ،و التصريح (٢/ ١١٣) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٨٣) .

(٣) يقول في الكتاب (٢/ ١٢١) :"واعلم أن الشيء يوصَف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويل. ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيدٌ ذاهبا. ويوصَف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك: هذا درهم وزنا، لا يكون إلا نصبًا".

(٤) يقول سيبويه في الكتاب (٢/ ٣٨٥) :"اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب للمضمرين، وذلك قولك: مررتُ بك أنت، ورأيتُك أنت، وانطلقْتَ أنت. وليس وصفا بمنزلة الطويل إذا قلت مررتُ بزيدٍ الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت مررتُ به نفسه وأتاني هو نفسه".

(٥) راجع: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، عوض حمد القوزي؛ ص: ١٧٧.

(٦) قال في الأصول:" (١/ ٢٠٤) "واعلم: أنَّ الأشياءَ التي يسميها البصريونَ ظروفًا يسميها الكسائي صفة، والفراء يسميها محال ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام وقدام وخلف وقبل وبعد وتلقاء وتجاه وحذاء وإزاء ووراء ممدودات".

فيطلق مصطلح الصفة على حروف الجر [١].

لكن الشائع هو إطلاق مصطلح الصفة أو النعت إذا جرت على ما هي لـه، وقد استخدم سيبويه المصطلحات (صفة) [٢]

و(نعت) في مواطن كثيرة من الكتاب[٣]، حتى أنه ليأتي في الموضع الواحد فيسميه صفة تارة ونعتاً تارة أخرى[٤]

ونقل السيوطي أن النعت " التَّعْبِير بِهِ اصْطِلَاح الْكُوفِيّين، وَرُبمَا قَالَه البصريون وَالْأَكْثَر عِنْدهم الْوَصْف وَالصّفة " [٥].

ويبدو من هذا أن الصفة أو النعت يتبادلان الاصطلاح في الاستعمال النحوي، أما في الاستعمال الصرفي فلا يطلق أبداً مصلح النعت، وإنما يقال: الصفة أو الوصف.

---

(١) قال في معاني القرآن (١/ ١٤٨) :"وقوله: فَلا جُناحَ عَلَيْهِما أَنْ يَتَراجَعا يريد: فلا جناح عليهما فِي أن يتراجعا ، (أن) فِي موضع نصب إذا نزعت الصفة ، كأنك قلت: فلا جناح عليهما أن يراجعها:".

(٢) قال في الكتاب :" (١/ ٣٩٦) بابٌ يختار فيه الرفعُ والنصبُ، لقُبْحِه أَن يكونَ صفة وذلك قولك: مررتُ ببُرٌّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم قَفيزٌ بدرهم. وسمعنا العربَ الموثوقَ بهم يَنصبونه، سمعناهم يقولون: العَجَبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قَفيزاً بدرهم " قفيزا بدرهم "، فحملوه على المعرفة وتركوا النَّكرة، لقبح النكرة أن تكون موصوفةً بما ليس صفةً"

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه(١/ ١٥٣، ٣٩٩، ٤٢١، ٤٢٢ ،٤٢٣ ، ٤٢٩ ،٤٣٠ ، ٤٣١ ،٤٣٤ ، ٤٣٥ ،٤٣٧ ، و(٢/ ٢٥ ، ٢٦) .

(٤) قال في الكتاب (٢/ ٢٢) :" باب جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه

وذلك قولك: مررت برجلٍ حسَنٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه وما أشبه هذا، نحو المسلم والصالح والشيخ والشاب.

وإنما أُجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له لأنك قد تضعها في موضع اسمِه فيكون منصوبا ومجرورا ومرفوعا، والنعتُ لغيره. وذلك قولك: مررت بالكريم أبوه، ولقيتُ موسَّعاً عليه الدنيا، وأتاني الحسنةُ أخلاقُه، فالذي أتاك والذي أتيتَ غيرُ صاحب الصفة".

(٥) الهمع(٣/ ١٤٥) .

المبحث الأول: موقع الصفة من أقسام الكلام

اتفق النحويون الأوائل على أن أقسام الكلام ثلاثة، اسم وفعل وحرف، وحكوا في هذا الإجماع، قال أبو حيان " أجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف " (١). وحكى هذا الإجماع قبل أبي حيان ابن فارس (٢).

بل ذهب بعضهم إلى أن هذا التقسيم لا يجوز -عقلاً -غيره في اللغات كلها، قال المبرد: " فَالْكَلَام كلّه اسْم وفِعل وحرف جاءَ لِمَعْنى لَا يَخْلُو الْكَلَام عربيّا كَانَ أَو أَعجميّا من هَذِه الثَّلَاثَة " (٣).

وقال الإمام عبد القاهر: " أجمع العلماء على أن هذه القسمة لا مزيد عليها، وأن جميع اللغات موافقة للغة العرب في هذه القسمة " (٤).

وهو كلام ابن الخباز نفسه، قال: " ولا يختصّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقليّ، والأمور العقليّة لا تختلف باختلاف اللغات " (٥).

لكن الزجاجي كان أكثر حرصاً، فلم يطلق هذه الدعوى دون احتياط، وذكر احتمال أن تكون هذه القسمة في اللغات الأعجمية غيرها في العربية فقال: " قال قائلون: إنما قصد الكلام العربي دون غيره.، وقال آخرون: بل أراد الكلم العربي كله والعجمي. وفي ذلك احتجاج ونظر لم نقصد له في هذا الكتاب؛ لأنا قد شرحناه في كتاب شرح الرسالة بجميع ما فيه، ولسنا نخاطبكم إلا على أنه قصد الكلم العربي دون سائر اللغات " (٦).

---

(١) التذييل والتكميل (١/ ٢٢) .

(٢) الصاحبي (ص: ٤٨) .

(٣) المقتضب (١/ ٣) .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ١٥٢) .

(٥) شرح شذور الذهب ،ابن هشام ،(ص: ١١) .

(٦) الإيضاح في علل النحو (ص: ٤١) .

وكما اتفقوا على أن القسمة ثلاثية اتفقوا أيضاً على أن كلاً من الاسم والفعل يندرج تحته أنواع، فمن أنواع الاسم: الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، والظروف والصفات.

وأما أنواع الفعل فثلاثة على رأي البصريين، ماض ومضارع وأمر، وأما على رأي الكوفيين فالفعل عندهم ماض ومضارع فقط، أما الأمر فمقتطع من المضارع(١).

وقد وضعوا ضوابط وعلامات لكل من الاسم والفعل والحرف، وحدوها بحدود غلب عليها المنطق، وظهر أثر الفلسفة فيها، يتجلى ذلك من خلال قول الزجاجي " حين ينبه إلى أن الحد النحوي يختلف عن الحد المنطقي بقوله: " الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولًا أو واقعًا في حيز الفاعل والمفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو " (٢).

ففي هذا النص ما يجزم بأن جزءًا يسيراً من مفهوم الاسم الأرسطي قد وصل إلي البيئة النحوية عن طريق المناطقة في القرن الثالث للهجرة " (٣).

وهذا أدى إلى تعذر تصنيف بعض الكلمات، حيث " تظهر المواصفة النظرية المثالية للاسم أنه يتكون من ثلاثة أحرف فأكثر، ويتمتع بدلالة مستقلة قبل دخوله في التركيب. وينأى عن سمة الاقتران بالزمن فلا يعمل عمل الأفعال المقترنة بالزمن، وقد خرج عن هذه المواصفة المثالية أسماء جاء تصنيفها في باب الاسم لكنها فارقته

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٢٠٢٧/٤) ،والتذييل والتكميل (١/ ٦٧) ،والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٥٧٦/٢) .

(٢) الإيضاح في علل النحو ،ص:٤٨.

(٣) بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام ،د/محمد خير الحلواني،مجلة المورد» عدد ٣٣» (ص: ٢٣) .

في شيء أو أشياء من مواصفة الاسم في نحو العربية الموروث، مما استدعى تفسيرًا علميًا يعيد إلى هذه الأسماء انسجامها مع المواصفة العامة للاسم في العربية أو أكثر من أساليب التفسير (١)".

ولا شك أن البحث في مسألة التصنيف بحث مضن لصعوبة الجزم بالفصل في صنف الكلمة، ولاسيما أن النحاة القدماء ارتضوا القسمة الثلاثية، حتى بدت أمرًا متعارفاً عليه، فحصر التقسيم في ثلاث من أهم الأسباب التي أدت إلى مشكلة الخلاف نفسه، ومما يزيد من الصعوبة أننا نجد كلمة تحتمل تصنيفين أو أكثر، اسم أو فعل اسم أو حرف اسم أو فعل أو حرف يتحدد بحسب وجهة النظر إليه فهمًا وتحليلاً.

وإذا أدرنا الأمر على حدود الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحرف وجدناها كلها فيها خلاف واضطراب عظيم، حتى أن سيبويه فرَّ من حد (الاسم)، واكتفى بالتمثيل عليه، على ما يقول البطليوسي

" كأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه " (٢).

وهذا الإشكال في حد الاسم ليس أقل منه إشكالاً حدا الفعل والحرف، فكل الحدود دخلها خلاف واختلاف، ورميت بالفساد والتخليط، حتى قال البطليوسي: " وهذه الحدود أكثرها فاسدة كفساد ما تقدم " (٣).

وقد ظهر أثر هذا الخلط في النحو في تقسيم أنواع الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وما يتميز به كل قسم من هذه الأقسام، وما نتج عن هذه الحدود من اختلافات نتيجة لاشتراك قسمين منها أو أكثر في بعض الحدود والعلامات، مما يجعلها صالحة لأن تكون أحد أفراد الأقسام التي تحمل علاماته أو بعضها، ونتج عن هذا اختلاف النحويين في كُنْه بعض الكلام، هل هو اسم أو فعل أو حرف.

---

(١) التفكير العلمي في النحو، حسن الملخ، ص: ١٧٦، ١٧٧.

(٢) الحلل في إصلاح الخلل، ص ٧٧، ٧٨.

(٣) السابق،ص:٧٦ .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك المصدر هل هو اسم أو فعل، قال ابن المؤدب عنه: " ليس بفعل محض ولا باسم محض، إذ لوكان فعلاً محضاً لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسماً محضاً لثني وجمع وأنث، وهو موحد في الاحوال كلها"(١).

و(كِلا) على رأي الفراء، فهي عنده في منزلة بين الأسماء والأفعال، وهي عند البصريين اسم، قال الفراء رداً على الخليل: " قال الخليل (كِلاَ) اسم، وقال الفرّاء: هي بين الأسماء والأفعال؛ فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل؛ فلا أقول إنها اسم؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل لتغيرها في المكنيّ والظاهر، لأني أقول في الظاهر: رأيت كلا الزيدين، ومررت بكلا الزيدين، وكلّمني كلا الزيدين؛ فلا تتغير؛ وأقول في المكنيّ: رأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما، وقام إليَّ كلاهما؛ فأشبهت الفعل؛ لأني أقول: قضيت الحقّ، فتصير الألف ياءً مع المكنيّ " (٢).

لكن مع هذا الخلاف بين النحويين في تحديد نوع بعض الكلمات إلا أنهم لم يخرجوا عن القسمة الثلاثية، ولم نرَ أحداً منهم ذكر أن الكلمة أربعة أقسام ولا أكثر من ذلك إلا ما كان من ابن صابر في أسماء الأفعال، فقد آثر تسميتها (الخالفة) وجعلها قسماً مستقلاً، فتكون القسمة عنده أربعة أقسام (٣).

ويبدو أن ابن هشام كان يعنيه، فقال بعد أن ذكر أن أقسام الكلام ثلاثة: "وَأَقُول الْكَلِمَة جنس تَحْتَهُ هَذِه الْأَنْوَاع الثَّلَاثَة لَا غير أجمع على ذَلِك من يعْتد بقوله"(٤).

---

(١) دقائق التصريف/٤٤

(٢) طبقات النحويين واللغويين (ص: ١٣٣) .

(٣) انظر: التذييل والتكميل (١/ ٢٣) ،وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٨٧) ، والمقاصد الشافية (١/ ٤٠) ،و الأشباه والنظائر(٣/ ٣) .ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص: ١٧٥) ،والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص: ١٨٣) .

(٤) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ١١) ، وراجع: شرح اللمحة البدرية (١/ ٢٥١) .

وقد اختلف بعض المحدثين مع هذه القسمة الثلاثية، ومن الإنصاف أن نقول إن خلافهم مع الأقدمين هو في حقيقته اختلاف في آلية التوزيع، وإلا فإن الأولين والآخرين قد استشعروا ما في تقسيم الكلام من صعوبة، فاكتفى الأولون بأن صنفوا الكلمات المحتملة أكثر من وجه ضمن أقرب الأقسام إليها شبهاً، فالكلمة تحتمل عندهم أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، والأكثر قرابة إليه تصنف ضمنه، من غير استحداث قسم جديد من أقسام الكلمة تندرج تحته هذه الكلمة.

وعلى هذا قال الشيخ ياسين مفسرًا الكلام السابق للشيخ خالد الأزهري الذي نقله عن الفراء: " من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة، وإنما توقف فيها هل هي اسم أو فعل؟ لتعارض الأدلة، والقول بأنها أحدهما ليس حكمًا بأنها غيرهم " (١).

وكذلك يقول الخضري في حاشيته: " وقول الفراء في (كِلا) ليست اسمًا ولا فعلاً ولا حرفًا، إنما هو تردد من أيها هي؟ لتعارض الأدلة عنده، لا أنها خارجة عنه " (٢).

لكن المحدثين لم يلزموا أنفسهم هذه القسمة الثلاثية، ورأوا أن تكون القسمة أكثر من ذلك، وأن ذلك أكثر انضباطاً.

ولو كان الأمر على هذا النحو لكان هيناً، لكن الواقع أن المحدثين شققوا في القسم الواحد تشقيقات كثيرة، وجعلوها أقساماً مستقلة، ويتركز خلاف المحدثين مع القدماء في (الاسم) خاصة، فقد فرع المحدثون عنه تفريعات كثيرة جعلوها أقساماً مستقلة بنفسها، مثل الضمائر والموصولات والإشارة، فجعلوا كلها قسماً مستقلاً لا هو بالاسم ولا بالفعل، بل هو عند بعضهم على ما سيتضح قريباً (كناية).

---

(١) حاشية يس على التصريح ١ /٢٥ .

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٦ .

وكذلك فرعوا عن الاسم (الصفة) فجعلوها قسماً مستقلاً وحدها، واتفق أكثر من اعترض على القسمة الثلاثية على جعل الصفة قسماً مستقلاً، وليس متفرعاً عن الأسماء.

أقسام الكلام عند المحدثين وموقع الصفة منها.

اختلف المعترضون على التقسيم الثلاثي للكلمة اختلافاً كبيراً، فنتج عن اختلافهم تقسيمات كثيرة للكلام، بين أربعة وخمسة وستة وسبعة، وهذا عرض مختصر لها.

أولا: التقسيم الرباعي للكلام.

وأشهر من نادى بهذا التقسيم هو الدكتور إبراهيم أنيس، والأقسام عنده هكذا[١]

١- الاسم: ويندرج تحته ثلاثة أقسام: الاسم العام، والعلم، والصفة.

٢- الضمير: ويشمل: الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، والعدد.

٢- الفعل: ويشمل الأفعال الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر.

٣- الأداة: وتشمل ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف سواء كانت للجر، أو للنفي، أو للاستفهام، أو للتعجب، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية.

والملاحظ على تقسيمات الدكتور أنيس أنه أخرج الضمير من حيز الأسماء، وأدرج تحته أسماء الإشارة، والموصولات، والعدد. وجعله قسماً برأسه، ثم جعل مكان (الحرف) (الأداة) وتوسع فيها.

لكن ما يهمني هنا هو أنه جعل الصفة ضمن أنواع الاسم، بخلاف الآخرين الذين جعلوا الصفة قسماً مستقلاً -على ما سيأتي - واتفقوا في جميع تقسيماتهم على اختلافها على استقلالية الصفة عن الاسم.

---

(١) انظر: من أسرار اللغة، ص: ٢٦٢ - ٢٧٤ .

ثانياً: التقسيم الخماسي للكلمة.

وممن نادى به السيد مصطفى جمال الدين، ويأتي على هذا النحو[١]:

١- الاسم: وهو ما أنبأ عن المسمى، وتدخل فيه أسماء الأعلام والأجناس والمصادر (أسماء الحدث) والأسماء الميمية.

٢- الفعل: وهو ما أنبأ عن حركة المسمى، وتدخل فيه صيغ الأفعال.

٣- الصفة: وهو ما أنبأ عن موصوف بالمسمى، وتدخل فيه صيغ الفاعلين والمفعولين، وغيرها من الصفات المشتقة.

٤- الحرف: وهو ما أوجد معنى في غيره، وتدخل فيه حروف المعاني والأدوات كلها.

٥- الكناية: وهي ما يكنى به عن اسم أو فعل أو وصف، وتدخل فيه: الضمائر، والإشارة، والموصول، والاستفهام، والشرط، وأسماء الأفعال.

وهذا التقسيم متفق مع تقسيم الدكتور أنيس في أنه جعل الضمير واسم الإشارة والموصولات قسماً مستقلاً، لكنه أطلق عليه (الكناية)، ويختلف مع تقسيم الدكتور في أنه جعل الصفة قسماً مستقلاً، لا تندرج تحت الأسماء.

٦- التقسيم السداسي للكلمة

وأشهر من نادى به فؤاد حنا ترزي، وتقوم طريقته على تقسيم الكلمة إلى ستة أقسام، هي[٢]:

١ - الاسم: وهو ما يدل على اسم شخص كسليم، أو حيوان كحصان، أو شيء ككتاب،

---

(١) انظر: البحث النحوي عند الأصوليين ، ص: ٨٠ ،ورأي في تقسيم الكلمة، ص: ١١٢ ، ١١٣.

(٢) في أصول اللغة والنحو ١٤٨ ،١٤٩.

ويمكن تقسيمه إلى قسمين: أسماء ذوات: وتشمل أسماء الأعلام كمحمد، وأسماء الأجناس كشجرة وأسماء الجموع الجنسية كر ْكب.

وأسماء معان، كالمصادر نحو: جمال، وانتظار.

٢ – الضمير: وهو ما يعوض عن الاسم، ويندرج تحته:

- جميع الضمائر المنفصلة والمتصلة المعروفة.
- وأسماء الإشارة.
- والأسماء الموصولة.

٣ – الصفة: وهي ما يوصف به الاسم، كطويل، وجميل، وقاتل.

٤ – الفعل: وهو ما يدل على حدث مقترن بزمان، كذهب، وينطلق.

٥ – الظرف: وهو ما يدل على زمان وقوع الفعل، أو مكان وقوعه، نحو: قبل وعند.

٦ – الأداة: وتشمل الحرف، وما لا يمكن أن ينضوي تحت أي من الأقسام السابقة نحو: عن، وإلى، وما التعجبية، ويا التي للنداء، وما أشبه ذلك.

والملاحظ أن حنا ترزي اتفق مع التقسيمين السابقين في جعل الضمير والموصولات والإشارة قسماً مسقلاً عن الاسم تندرج كلها تحت مصطلح (الضمير)، وكذلك جعل الصفة قسماً مستقلاً، لكنه اختلف معهم في الظرف، فجعله قسماً آخر، فكانت الأقسام عنده ستة.

٧– التقسيم السباعي للكلمة

وأشهر من نادى بهذا التقسيم هو الدكتور تمام حسان، وتلميذه فاضل الساقي، وتقوم طريقتهما على تقسيم الكلمة إلى سبعة أقسام، هي[١]:

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناهاد تمام حسان ص :٨٦، ومناهج البحث في اللغة له (ص:٢٠٣) وذكر هذا التقسيم أيضًا في بحثه الذي نشره بعنوان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي،مج:١١،ج١٣٩٤:١هـ-١٩٧٤م، ص: ٢٦– ٣٧ ، وأقسام الكلام العربي، للدكتور فاضل الساقي ص: ٢١٤– ٢٦٨ .

١- الاسم: وهو كل كلمة تدل على مسمى ليس الزمن جزءًا منه، ويشمل خمسة أقسام: أ -الاسم المعين: كالأعلام، والأجسام، والأعراض المختلفة، وهو ما يطلق عل يه عند النحاة اسم الجثة، مثل: محمد، وكتاب، وحائط، وبيت، وسماء، وحديقة.

ب -اسم الحدث: والمراد به المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة.

ج- اسم الجنس: ويشمل اسم الجنس الجمعي مثل: عرب، وترك، واسم الجمع مثل: نساء، وإبل، وقوم.

د -الميمات: وتشمل مجموعة الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة، وهي: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، مثل: موقف، ومرتع ومحراث.

هـ -الاسم المبهم: وهي الأسماء التي لا تدل على معنى معين، بل تدل على الجهات والأوقات، والموازين والمكاييل، والمقاييس، والأعداد ونحوها.

٢ -الصفة: وهي كل كلمة تدل على موصوف بالحدث، وتشمل: صفة الفاعل وصفة المفعول، وصفة المبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل.

٣ -الفعل: وهو كلمة تدل على حدث وزمن، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الماضي والمضارع، والأمر.

٤ -الضمير: وهو كلمة تدل على عموم الحاضر أو الغائب، ودلالتها على ذلك هو معناها الصرفي العام ويشمل ثلاثة أنواع:

ضمائر الشخص: وهي التي يطلق عليها النحويون مصطلح الضمائر.

ضمائر الإشارة: وهي المعروفة عند النحويين بأسماء الإشارة.

ضمائر الموصول: وهي المعروفة عند النحويين بالأسماء الموصولة.

٥ -الخوالف: وتشمل أربعة أنواع:

خالفة الإخالة: وهي التي يسميها النحاة: اسم الفعل.

خالفة الصوت: وهي التي يسميها النحاة: اسم الصوت.

خالفة التعجب: وهي التي يسميها النحاة: صيغة التعجب.

خالفة المدح والذم: وهي التي يسميها النحاة: فعلي المدح والذم.

٦ -الظرف: وهو كلمة تدل على معنى صرفي عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية، ويشمل نوعين: ظروف الزمان، وهي: إذ، وإذا، وإذًا، ولما، وأيان، ومتى، وكلما.

ظروف المكان، وهي: أين، وأنى، وحيث.

٧ -الأداة: وهي كلمة تؤدي وظيفة نحوية عامة، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحوي العام للجمل والأساليب، وتنقسم إلى قسمين: الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني، كحروف الجر، والنسخ والعطف.... إلى آخره.

الأداة المحولة: وتشمل الألفاظ التي نقلت من أقسام أخرى لتؤد ي معنى التعليق، وقد تكون هذه:

• ظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط.

• أو اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل، مثل: (كم، وكيف).

• أو فعلية: كتحويل بعض الأفعال التامة على صورة الأداة بعد القول بنقصانها. مثل: (كان وأخواتها، وكاد وأخواتها).

• أو ضميرية: كنقل (من، وما، وأي) إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب..... إلى آخره.

وقد فسر الساقي مفهوم الأداة [١]: " بأنها تشمل ما يأتي:

(١) انظر: أقسام الكلام العربي، ص: ٢٦٤، ٢٦٥.

أولًا: ما يسمى عند النحاة بحروف المعاني، وهي على خمسة أنواع: أحادية، وثنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية.

ثانيًا: بقية أدوات الاستفهام التي كانت تعد عند النحاة من الأسماء.

ثالثًا: بقية أدوات الشرط التي كانت تعد عند النحاة من الأسماء.

رابعًا: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

خامسًا: أداة التعجب (ما) و(كم) الخبرية التي تفيد التكثير.

ويلحظ على هذا التقسيم أنه اعتمد أيضاً إخراج كل من الضمير وأسماء الإشارة والموصولات من حيز الأسماء وجعلها قسماً مستقلاً بنفسه تندرج تحت قسم الضمير، كما أنه جعل الصفة كالتقسيمات السابقة قسماً مستقلاً بنفسه، ، وأيضاً جعل الظرف قسماً مستقلاً بنفسه، وزاد قسماً هو الخوالف واعتمد فيه على رأي ابن صابر السابق، لكنه توسع فيه، فجعل تحته أسماء الأفعال وأسماء الأصوات والتعجب والمدح والذم.

والملاحظ أن أكثر من اعتمد القسمة غير الثلاثية اتفق على جعل الضمير والإشارة والموصولات كلها تحت قسم مستقل ليس باسم ولا فعل، سموه مرة الضمير، وسموه أخرى الكناية.

كما أنهم كلهم إلا الدكتور أنيس ومن وافقه جعلوا الصفة قسماً مستقلاً بنفسه.

أما الظرف فلم يتفقوا عليه، فتارة جعلوه مندرجاً تحت قسم الأداة كما فعل الدكتور أنيس، وتارة جعلوه قسماً مستقلاً، كما في التقسيم السداسي والسباعي، وتارة سكتوا عنه كما في التقسيم الخماسي.

ولست الآن معنياً بعرض أسس جميع الأقسام التي ذكروها، ومناقشة صحتها من سقمها، ولكني معني في المقام الأول بمناقشة موقع الصفة من هذه الأقسام ولماذا اتفق أكثرهم على إخراج الصفة من حيز الاسم وجعلوها قسماً برأسها.

لكن قبلها أنبه إلى أن التشغيب الذي عابوه على الأقدمين في تقسيمهم الثلاثي للكلام دخل عليهم، ولم يسلموا منه، فقد اختلفوا فيما بينهم، ولم يظهر لهم أساس قويم يُظهر وجه العوار في تقسيمات الأولين، وكان التشغيب فيهم أكثر ممن كان قبلهم.

والآن أتساءل عن الأسس التي اعتمدوا عليها في إخراج الصفة من حيز الاسم، وجعلوها قسماً مستقلاً بنفسه.

من الجلي أن الذي دعا بعض المتأخرين إلى إخراج الصفة من حيز الأسماء، هو عمل الصفات عمل الأفعال، فهي في منزلة بين الاسم والفعل الذي تعمل عمله، فإذا نظرنا إلى العلامات الشكلية لهذه الثلاثة وجدناها أسماء؛إذ هي تقبل (أل) والتنوين والإضافة، مما يقطع باسميتها، ولكنها مع ذلك تشبه الفعل المضارع، وتعمل عمله [١]، ولذا فإن (أل) الداخلة عليها هي (أل) الموصولة التي تقترب بهذه الأسماء أكثر ناحية الفعلية، وهذا يعلل عمل هذه الثلاثة دون شرط عمل الفعل في حال دخول (أل) الموصولة عليها، ومن أجل هذا أجاز ابن مالك دخول (أل) هذه على الفعل المضارع، كما تدخل على الاسم الذي يعمل عمله، حتى في سعة الكلام [٢]، فيجوز عنده (اليجدع) [٣] ونحوه في غير الضرورة، وإن كان قليلاً.

إن العلامة الشكلية التي هي دخول (أل) جعلت النحويين يحسمون أمر تصنيف هذه الكلمات في حيز الأسماء، يقول الإمام عبد القاهر: " وإنما جاء به على معنى (الذي يجدع) الذي يجدع، أي يقال: جدع الله أذنه، والذي يقصع،

---

(١) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه (ص: ١٣٩) ،ومعاني النحو للسامرائي، (٣/ ١١٣) .

(٢) انظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٩٨،١٩٧) ، وشرح الكافية الشافية (١/ ١٢٤) ، وتعليق الفرائد للدماميني (٢/ ٢١٥) .

(٣) انظر: المسائل العسكريات، ص(٨٥) ،وخزانة الأدب (١/ ٣٢) .

تقصع أي دخل القاصعاء، واستعمال نحو هذا خطأ بإجماع. فكل لفظ دخله الألف واللام فاحكم بأنه اسم " [١].

فهو بعد ذلك اسمٌ لفظاً فعلٌ عملاً [٢]، على ما يقول ابن يعيش: " فلما كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسم لفظاً وفعل معنى، وإنما حول لفظ الفعل فيه إلى الاسم؛ لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل " [٣] لذا أمكن لبعض النحاة تسميته بالفعل الدائم [٤]، و " اسم الفاعل الذي أطلقوا عليه " الدائم " مخصوص بالعامل منه عمل الفعل"[٥].

وقد ساق الفراء هذا الإشكال، وعبر عنه أحسن تعبير، قال: " (قائم) فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب، فيقال: قائم قياما، وضاربٌ زيدا، فالجهة التي هو فيها اسمٌ ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما " [٦]. ولذا أطلق عليه مصطلح (الفعل الدائم).

وهذا جعل بعض المتأخرين يلحق هذه الصفات العاملة بالأفعال ومنهم الدكتور إبراهيم السامرائي،

وفي ذلك يقول: " وناحية الشبه هي أن هذه المواد تعمل عمل الفعل. ولم يكترثوا للناحية الزمانية في استعمال هذه المواد، وكان خيرًا لهم لو انهم ألحقوا

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٧٢) .

(٢) انظر: شرح المفصل (٦/ ٧٧) ،وابن يعيش النحوى لعبد الإله نبهان (١/ ٦٧٢) .

(٣) شرح المفصل (٦/ ٧٧) .

(٤) انظر:مدرسة الكوفة، د/مهدي المخزومي(ص ٣٣٧) ،و الأصول لـ تمام حسان (ص: ٤٠) ،والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص: ١١١، ١٨٥) ،ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص: ٨٥) .

(٥) المدارس النحوية أسطورة وواقع (ص: ١١٥) .

(٦) مجالس العلماء للزجاجي (ص: ٢٦٥) ،وراجع: شرح المفصل (٦/ ٧٧) .

هذه المواد بالمادة الفعلية من حيث إفصاحهم عن الزمان وإبرازه في حدود واضحة " (٢).

إن إلحاق هذه الصفات بالأفعال يواجهه إشكالية قبولها علامات الأسماء، وهي لا تقبل علامة واحدة بل تقبل جل العلامات أو كلها، مما لا يتوفر في كثير من الأسماء التي تقبل علامة دون علامة، فلحاقها بالأسماء أولى.

وهذا جعل أكثر المعترضين على القسمة الثلاثية لا يلحقون الصفات العاملة بالأفعال، بل آثروا إفرادها بقسم مستقل، ومن هؤلاء:

الدكتور فاضل الساقي، يقول: " إن اضطراب النحاة القدماء في تقسيم الكلم قد سرى إلى بعض ما جاء به الأستاذ السامرائي حين دعا إلى إلحاق المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، بالمادة الفعلية من حيث إفصاحها عن الزمان، بينما الدلائل تشير إلى أن هذه الصيغ تتميز عن الأفعال في سماتها الشكلية، ومعانيها الوظيفية، وكان الأولى أن يفردها – ما عدا المصدر – في قسم خاص من أقسام الكلم بدلا من إلحاقها بالمادة الفعلية، ذلك أن دلالة الفعل على الزمن دلالة صرفية وهو مفرد، ونحوية وهو في السياق، أما دلالة الصفات عليه فلا تكون إلا نحوية تفهم من السياق بقرائن القول، أما دلالة المصدر على الزمن فهي التزامية ناتجة من أن المصدر يدل على الحدث ولا يكون حدث إلا في زمن"(٦).

إن محاولات بعض المتأخرين إحداث تقسيم جديد للكلام لا يمكنني معها المسارعة إلى تخطئتهم، والجزم بضعف محاولتهم، فاعتراضاتهم على التقسيم الثلاثي لها وجهة نظر معقولة في بعض أوجهها، حاصة في إدراج كل من أسماء الإشارة، والموصولات تحت قسم واحد وهو الضمير أوالكناية، حتى أن بعض

النحويين المتقدمين كان يسمي هذه الثلاثة بالكناية [1] ودخول البناء فيها وكونها على حرفين أو ثلاثة جعلها شبيهة بالحرف، وهي لا تقبل أل ولا التنوين.

لكنها مع هذا تقبل أن تحل محل الاسم، وتقبل من علامات الأسماء الإسناد، وهو في رأيي أقوى العلامات على اسمية الكلمة، فظهر بهذا أنه تنازعها أمران إخراجها من التصنيف ضمن الأسماء، وإدراجها تحتها، فلا مانع من أن تكون قسماً بنفسها.

ولكن الأقرب أن تدرج تحت الأسماء، فالأولون لم يغفلوا عن أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين الضمائر وأسماء والإشارة والموصولات مع الأسماء، وهذا سيبويه قد وسع في حد الاسم وحد الحرف، حتى أنه لم يجعل لهما تعريفاً محدداً، واكتفى بتعريف الفعل، يقول: " الاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط.

وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع... والأحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل.

وأما ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها " [2].

---

(١) مفهوم الأسماء المبهمة عند سيبويه استقر على نوعين من الأسماء هما: الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة. انظر: الكتاب(٢/ ٥) وكذا المبرد في المقتضب (٣/ ١٨٦) ،و (٣/ ١٩٧) ،وفي شرح المفصل لابن يعيش ((٥/ ٨٥) :والمبهم وهو شيئان أسماء الأشاره والموصولات، والكوفيون يسمون الضمير كناية، كما في معاني القرآن للفراء (١/ ٥ ،١٩) ،وفي شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٨٤) :" لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ وأما البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات"

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ١٢) ،بتصرف يسير.

وعند التحليل حرص سيبويه على بيان الفرق بين أنواع كثيرة من الاسم كاسم الجنس، والمصدر والصفة، والظرف، والضمير، لكنه مع ذلك جعلها كلها مندرجة تحت قسم الأسماء ومن هذا قوله في عنوان أحد أبواب الكتاب: هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات" [١]، فها هو ذا سيبويه يفرّقَ بين المصدر، والاسم والصفة عند تقابلها. وقال مفرقاً بين الاسم والظرف: واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً"[٢].

فمن خلال نفيه الاسمية، والظرفية عن حروف الجر وعدم نفيه الاسمية عن الظرف رغم تصريحه بظرفيته يمكن أن يفهم أنّه يعد الظرف نوعاً من الأسماء؛ بل إنّه صرح بذلك بعد تمثيله للظرف فقال: " وهذه الظروفُ أسماءٌ، ولكنها صارت مواضعَ للأشياءِ... وأمَّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماءٍ، ولكنَّها يضاف بها " [٣].

ومع تفريق سيبويه بين هذه الأنواع المتعدّدة في تحليله فإنّه ــ كما يظهر من ذكره أقسام الكلم ــ لم يعدّ خواص كل نوع مما يندرج عنده تحت قسم الاسم كافية لإخراجه في قسم مستقل.

وقد نقل الدكتور محمود نحلة أنّ باحثة ألمانية تدعى (أولركة موزل) توصلت في بحث لها إلى أنّ سيبويه (قسَّمَ) الكلم على أساس توزيعه في الجملة كما نقل عنها أنّ هذا الأساس (التوزيع): هو الذي دعا سيبويه إلى جمع أنواع متعدّدة من الكلم تحت قسم الاسم؛ لأنّه وجد أنّ عناصر الفصيلة الفرعية لها في

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٢٨) .

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٤١٩) .

(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٢٠) ،بتصرف يسير.

مقابل الفصائل الفرعية الأخرى نفس التوزيع [١]. ونقل عنها أيضاً استنتاجها من ترك سيبويه حدّ الاسم وتمثيله له باسم الجنس: أنّ اسم الجنس ((هو الأصل في الأسماء وغيره محمول عليه، فإذا أمكن أن يحل عنصر لغوي محله في موضع واحد على الأقل دون أن يتغير التركيب، أو تصبح الجملة غير صحيحة نحوياً؛ فهذا العنصر اسم ولا ريب [٢].

وقد ذهب الدكتور نحلة إلى أنّ كل ما أدخله سيبويه تحت قسم الاسم في كلم العربية اعتمد فيه على أسس خمسة هي[٣]:

١. الأساس التوزيعي يعني السوابق واللواحق الخاصة بالأسماء، كأن يسبق الكلمة دون فاصل حرف من حروف الجر، أو يلحق بها تنوين التمكين، أو ياء النسب.

٢. الأساس الاستبدالي يعني أن تقع الكلمة أو الضميمة موقع اسم جنس في سياق لغوي صحيح.

٣. الأساس الوظيفي (النحوي) يعني أن تقع الكلمة مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أوفي أيّ موضع تختص به الأسماء فتؤدي وظيفته النحوية.

٤. الأساس الصرفي. يعني أن تثنى الكلمة، أو تجمع تصحيحاً، أو تكسيراً، أو تصغّر أو تؤنث.

٥. الأساس الدلالي يعني أن تدل الكلمة على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان وقد ألح سيبويه على بيان التشابه والاختلاف بين الأسماء والصفات العاملة، مقارباً الصفات من الأفعال، ولكنها مع ذلك تبقى أسماء، ويظهر ذلك خلال تنظيره للإعراب في كل من الاسم والفعل المضارع، فالإعراب يكون

---

(١) الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، ترجمة الدكتور، محمود أحمد نحلة: (الإسكندرية ، ص: ١٤.

(٢) المرجع نفسه. ص ١٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٧٣.

للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، والإعراب أصل في الأسماء، وفي الأسماء التي تشبه الأفعال كما في نحو: إنّ عبد الله ليفعل، وإنّ عبد الله لفاعل، يقول سيبويه: " وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل، حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ " (١).

ومع هذا التشابه بين الصفات العاملة والفعل المضارع لكنه يؤكد على أن الفعل المضارع ليس اسماً يقول: " ويبّن لك أنَّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك. ألاَ ترى أنّك لو قلت إنَّ يَضْرِبَ يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً؟! إلاّ أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى " (٢).

ومن أوجه الشبه بين المضارع والصفة أن(٣):

- الصفة يوصف بها والمضارع يوصف به أيضاً

كقولك: " مررت برجل أحمر " و" مررت برجل يأكل "

–و أن الفعل لا يكون إلا بفاعل، والنعت لا يحسن إلا بمنعوت.

–و أن البناء فيهما واحد في مثل أحمر وأذهب، " ، والهمزة فيهما زائدة، فجرى عليهما حكم واحد فمنعا من الصرف.

فبهذا قاربت الصفة الفعل المضارع، ولكنها مع ذلك تبقى اسماً، لأنها وإن حسنت أن تقع موقع المضارع في بعض المواقع، لكنها لا تقع في كل المواقع، وتقبل علامات الأسماء، فهي اسم قريب من الفعل.

قال سيبويه: " واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرَى لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لَما يَستخفُّونَ

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ١٤) .

(٢) السابق نفسه.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي(١/ ١٦٤) .

وذلك نحو أَبْيَضَ وأَسْوَدَ وأَحْمَرَ وأَصفرَ، فهذا بناء أذْهَبُ وأَعلَم فيكون في موضع الجرِّ مفتوحًا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء ". (١)

ومع هذا الوعي في التفرقة بين الأنواع المندرجة تحت قسم الأسماء، لكننا نجد تفرقة واضحة بين الأسماء والصفات خاصة، مع إقرارنا بأن الفكر النحوي يقوم على عد الصفات أسماء، وهذا ما جعل هنري فليش يقر باسمية الصفة، مع وجود فروق بينها وبين الاسم، يقول: " وفي العربية من ناحية أخرى تتقارب الأسماء والصفات، فقد ذكرنا من قبل (٢) بالنسبة إلى الصيغ عدم وجود حد فاصل بين الأسماء والصفات وأن الإعراب لم يدع كذلك أي فرق بينهمامن هنا كان من السهولة بمكان أن تستخدم اسماً ما ما استخدم نعت أو بدل وهو في الواقع ذو وظيفة وصفية " (٣).

ومع أن التفكير النحوي التراثي جرى على جعل الصفة قسماً من أقسام الاسم، لكنهم مع ذلك استشعروا فروقاً بينهما جديرة بأن تخص ببيان الفرق بينهما، وقد ظهر هذا بوضوح في الجانب التصريفي أكثر منه في الجانب النحوي، فوضحوا الأبنية التي تخص الأسماء دون الصفات، والأبنية التي تخص الصفات دون الأسماء، والأبنية المشتركة بينهما.

كما أنهم عند التقعيد الصرفي خصوا الأسماء بأحوال لا تأتي عليها الصفات، وخصوا الصفات بأحوال لا تأتي عليها الأسماء.

وميزوا تمييزاً واضحاً بين الاسم والصفة في باب الممنوع من الصرف في أحوال معينة.

وهذا حديث تفصيلي عن:

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي (١/ ١٦٤) .

(٢) انظر :العربية الفصحى، هنري فليش، ص ٨٥ .

(٣) المرجع السابق، ص ١٧٣ .

المبحث الثاني

مظاهر التفريق بين الاسم والصفة في التفكير النحوي.

قبل الحديث عن مظاهر التفريق بين الاسم والصفة نحوياً وصرفياً أوضح أن تلك المظاهر قائمة على عد أن الاسم أخف من الصفة ــ وهذا من مرتكزات التفكير النحوي، ووجه خفة الاسم وثقل الصفة [١].

أن الصفة ثقلت بالاشتقاق، وبالحاجة إلى الموصوف، وتتحمل الضمير، وتناسب الفعل في العمل، وتفتقر إلى موصوف تتبعه.

أولاً: التفريق النحوي

التفريق بين الاسم والصفة في المنع من الصرف

من أظهر الأبواب التي فرق النحويون فيها بين الاسم والصفة باب الممنوع من الصرف، فالفكر النحوي قائم على عد الصفة شبيهة بالفعل، لكن هذا الشبه في وجه دون وجه، ، فقد تشبه الصفة الفعل في الهيئة من الحركات والسكنات، مثل الصفات العاملة، فتقترب من الفعل المضارع، فتعمل عمله، لكنها مع هذا تبقى اسماً، ويجري عليها كثير من علامات الأسماء، وقد يزداد شبه الصفة بالفعل فتمنع مما يمنع منه وهو التنوين والكسرة، وهذا ما يطلق عليه المنع من الصرف للوصفية وعلة أخرى تجعله أكثر شبهاً بالفعل، وهي أن تكون الصفة على وزن الفعل فتصير كأنها فعل في المعنى والمبنى، مثل أحمر وأعور.

ولكن هل ينطبق هذا على الوصف المختوم بالألف والنون؟

ذكر النحويون أن الأصل في الالف والنون ان تلحق الصفات مما مؤنثه (فَعلى)؛ لأن الصفات بالزيادة أولى من الأسماء لشبهها بالأفعال،

(١) انظر: الأشباه والنظائر(١/ ١٢٢ ، وما بعدها)

والأفعال أقبل للزيادة من الأسماء لتصرفها [١].

وهذا يعني أن كلاً من الأفعال والصفات أولى بالزيادة، وأن كلاً منهما ثقيل، فالصفة أثقل من الاسم، والفعل أثقل من الاسم،

ووجه ثقل الصفة أنها تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل. والموصوف متقدم على الصفة كقولك: مررت برجل أسمر وثوب أحمر [٢].

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان: لمَ زعم أن أصل بناء (فعلان) كغضبان وما أشبهه؟ فقال: من قِبَل أن الزيادة للفعل، وأشبه الأسماء بالأفعال الصفات؛ لأنها تحتاج إلى الموصوف، كما يحتاج الفعل إلى الفاعل، فلما أن كانت زيادة علمنا أن أصلها الفعل، فإن لم يكن، لمَا أشبه الفعل [٣].

---

(١) ينظر شرح المفصل ، ابن يعيش : ٥ / ٣٣٤ ، وشرح الملوكي للتصريف ، ابن يعيش : ١٧٧ .، لكن قد يعترض على هذا بأن الألف والنون تزاد في الأسماء للتثنية ،وأن المنع من الصرف هنا لأنها أشبهت المثنى في اللفظ والمعنى ،كما يقول السهيلي في أماليه، ص: ٣٧: «وأما سكران وغضبان فلا ينصرف، قال النحويون: لأنه مضارع لباب حمراء وصفراء، وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما في المعنى من المضارعة شيئا، وأما اللفظ فبعيد أيضا لأن آخر هذا ألف ونون، وآخر هذا ألف وهمزة، والهمزة بعيدة المخرج من النون.والمانع عندنا من صرفه مضارعته للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، أما اللفظ فبيّن، لأنها ألف ونون كما نقول: الزيدان بألف ونون، وأما المعنى، فالتثنية إنما هي تثنية الواحد فنقول في زيد وزيد زيدان، لأن أصل العدد قد تضاعف فنقول: غاضب وعاطش فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل: غضبان وعطشان فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعته لحمراء، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تنوّن لأنها كالعوض من التنوين فكما لا تقول: زيدان، فلا تقول:غضبان لوجود المضارعة فيه لفظا ومعنى ".

(١) سيبويه ٢/ ٥.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٥.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٤٠.

(٢) ينظر : البديع في علم العربية ٢٦٥/٢ ، وشرح المفصل ١/ ٦١ .

(٣) التعليقة٤٠/٣، وينظر : تنقيح الألباب شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، ص: ٣٠٥ .

ووجه ثقل الفعل عن الاسم ما قاله سيبويه: " وأعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم " (١).

ولهذا احتاج كل من الصفة والفعل إلى التخفيف، بحذف التنوين.

وليست الصفة تشبه الفعل شبهاً تاماً يقتضي حذف التنوين في كل الأحوال، بل لابد من زيادة شبه يؤدي إلى زيادة ثقل في الصفة حتى يحذف التنوين، ولهذا لا تمنع الصفة من الصرف إلا عند وجود زيادة ثقل فيها، كأن تكون الصفة على وزن الفعل، مثل أحمر وأعور، وهذا ظاهر فيه وجه الشبه التام بين الصفة والفعل، فاستحق المنع من الصرف.

ومثل هذا أن تكون الصفة مختومة بالألف والنون، يقول السيرافي: " وزيادة الألف والنون أثقل؛ لأن الاسم أولاً بغير زيادة"(٢).

وقد أكد النحويون عل أهمية أن تكون الصفة أصلية، وألا تكون طارئة حتى يقوى شبهها بالفعل، وإلا فإنه لو كانت الوصفية فيها طارئة فإن كثيراً من النحويين يجعلونها مصروفة.

وقد اشترط النحويون في الصفة إذا كانت على وزن أفعل أو مختومة بالألف والنون شرطين، وهما:

١- أصلية الصفة.

٢- ألا يكون مؤنثها بالتاء.

وهذان الشرطان حتى يزداد شبه الصفة بالفعل، ويبتعد من الاسم، فإنه لو كانت الوصفية فيهما طارئة لكان الشبه بين الصفة والفعل ضعيفاً، وهي إلى شبه الأسماء أقرب، فتصرف.

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٠) .

(٢) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٥٥) .

ولو كان مؤنثها مختوماً بالتاء لكان شبهها بالأسماء أكثر، فتبتعد من الفعل، فتصرف.

يقول سيبويه: " وذلك أفعل صفة؛ لأنه بمنزلة الفعل، وكان هذه النون بعد الألف في الأصل لباب فعلان الذي له فعلى، كما كان بناء أفعل في الأصل للأفعال فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يستثقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادة له في الأصل.

فإذا حقرت سرحان اسم رجل فقلت: سريحينٌ صرفته، لأن آخره الآن لا يشبه آخر غضبان، لأنك تقول في تصغير غضبان: غضيبان؛ ويصير بمنزلة غسلينٍ وسنينٍ فيمن قال: هذه سنينٌ كما ترى. ولو كنت تدع صرف كل نون زائدة لتركت صرف رعشنٍ، ولكنك إنَّما تدع صرف ما آخره كآخر غضبان، كما تدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوله. فإذا قلت: إصليت صرفته لأنه لا يشبه الأفعال " (١).

فتعليل سيبويه قائم على معيار القرب والبعد من الفعل، فكلما اقتربت الصفة من الفعل منعت من الصرف، وكلما بعدت عنه صرفت.

الوصفية الطارئة على الاسم.

ولهذا إذا كانت الوصفية طارئة فإنها تصرف، حتى لو كانت على وزن الفعل أو آخرها ألف ونون.

فمما كانت الوصفية فيه طارئة وهي على وزن الفعل كلمات مثل: " أجدل وأخيل وأفعى"، وهي في الأصل أسماء لكنهم استعملوها استعمال الصفات حين تخيلوا فيها معنى القوة والخيلاء والأذى، يقول سيبويه: " هذا باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسمًا في أكثر الكلام، وذلك: أجدلٌ وأخيلٌ وأفعى. فأجود ذلك أن يكون هذا النحَّو اسماً " (٢).

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢١٧) .

(٢) السابق (٣/ ٢٠٠) .

الاسمية الطارئة على الوصف

وقد ترد كلمات هي في الأصل صفة، ولكنهم يستعملونها استعمال الأسماء، فينظر إلى الوصفية الأصلية فيها فتستحق المنع من الصرف، وذلك كلمات نحو " أدهم" و" أرقم" و" أسود"، يقول سيبويه: " وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحَّية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة؛ لم تختلف في ذلك العرب " (١).

وقد يكون من هذا لفظ (أرمل)، فإنه مصروف؛لأنه في الأصل اسم طرأت عليه الوصفية، والدليل على اسميته دخول التاء في مؤنثه، فيقال: امرأة أرملة(٢)،

وقد ترد (أرمل) ممنوعة من الصرف؛فقد حكى يعقوب فيها " سنة رملاء" فصار " كأحمر حمراء" (٣)

ومن هذا أيضاً كلمة " أربع" فهي في الأصل اسم للعدد، ومؤنثها يكون بالتاء فنقول: سافرت أياما أربعة؛ ولكنها تستعمل استعمال الصفات في نحو؛ ساعات أربع) فلذا وجب صرف الكلمة (٤).

وقد تطرأ الاسمية على الوصفية إذا سمي بها، فإذا سمي بالصفات التي على وزن (أفعل) نحو " أحمر وأسود وأصفر" فقد " زعم الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة (أي أحمر وأسود) إذا سميت بها رجلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلا نحو " أحمر" لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة" (٥).

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٠١) .وراجع: المقتضب (٣/ ٣٤٠) ،وما ينصرف وما لا ينصرف، ص: ١١.

(٢) انظر: المقتضب (٣/ ٣٤١) ،وراجع هذه العلة في التصريح (٢/ ٣٢٣) .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٨٥٩) .

(٤) انظر: المقتضب (٣/ ٣٤١) .

(٥) (ما ينصرف، وما لا ينصرف ص: ٧) .

وإذا سمي بأفعل التفضيل، ثم نكرته فإنه ينصرف بالإجماع إذا كان مجـــرداً من " من التفضيلية"، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلي، كما اعتبر في نحـــو " أحمر" " وإن كان مع " من " لم يصرف إجماعًا بلا خلاف من الأخفش، كما كان في أحمر[١].

والعلة في هذا ضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف، وقوة أفعل فعلاء في الوصفية [٢].

وإذا طرأت الاسمية على الوصف المختوم بالألف والنون عند التسمية بها فالرأى مختلف فيه بالنسبة لحكمها، فقد ذهب سيبويه إلى المنع لرجوعهـــا إلى الوصفية بعد التنكير، يقول: " هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو: عطشان، وسكران"[٣].

وذهب الأخفش إلى الصرف بعد التنكير؛ لأن الوصفية تزول بعد التســمية بنحو " عطشان وسكران". وهي من المسائل التي خالف فيها الأخفش سيبويه[٤].

وإذا طرأت الاسمية على الوصف المعدول في العدد نحـــو (مثنـــى وثـــلاث ورباع) عند التسمية فإنه ينصرف عند التنكير، ويمنع من الصرف عند التعريف[٥]

وحكي أن الكوفيين ذهبوا إلى بقاء العدد ممنوعًا والحالة هذه؛لأن العدد هذا ممنوع من الصرف عندهم للعدل والتعريف[٦]، فعند تسمية الرجل بها تبقى العلتان كما هما دون تغيير.

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ١٧٧) .

(٢) انظر :المرجع السابق.

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢١٥) .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٨٦٤) .

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٣) .

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ١١٥) .

وإذا طرأت الاسمية على الوصف المعدول في لفظ (أُخر) عند التسمية بـــه، فمن النحويين من ذهب إلى بقائه ممنوعا من الصرف، للعلمية والعــدل. وممــن ذهب هذا المذهب سيبويه، كما حكى عنه المبرد [١].

ومنهم من ذهب إلى صرفه، وحجته في هذا ذهاب الوصفية، وممن ذهــب هذا المذهب الأخفش[٢]، كما حكى عنه المبرد [٣].

وذكر أبو حيان في الارتشاف أن المبرّد يرى مــذهب الأخفــش، ويــذهب إلى الصرف[٤].

ثانياً: التفريق الصرفي

أولاً: أبنية الأسماء والصفات

عني النحويون ببيان الأبنية المختصة بالاسم وكذا الأبنية المختصة بالصفة، والأبنية المشتركة بينهما، يقول سيبويه: " وقد يختصّون الصفة بالبناء دون الاسم والاسم دون الصفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر منه في الآخر " [٥].

وقد ذُكِرَت في كتاب سيبويه مائة وتسعة وسبعون بناءً مختصاً [٦]، اختصت الأسماء منها بمائة وتسعة وثلاثين بناءً،

واختصت الصفات بأربعين بناءً [٧].

---

(١) انظر: المقتضب (٣/ ٣٧٧) .

(٢) انظر: الهمع(١/ ١٢٩) .

(٣) انظر: المقتضب (٣/ ٣٧٧) .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٨٧٣) .والمبرد لم يصرح برأي في المقتضب.انظر: المقتضب (٣/ ٣٧٧) .

(٥) الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٤٩) .

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٤٣) ، وما بعدها، وراجع: الممتع الكبير في التصريف (ص: ١٠٣) ، وما بعدها، و شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ١٣٨) ، وما بعدها،

(٧) انظر: الأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيبويه، عبد الله بن ناصــر القرني،مجلــة جامعة أم القرى ، العدد ٢٠ ، ١٤٢٧ ه.

مما يدل على أن الاسم أكثر شيوعاً من الصفة، وهذا يتوافق مع ما ذكره النحاة من أن الاسم أخف من الصفة.

ويلاحظ أن الاختصاص في الأبنية المجردة قليل. وأن أكثر الاختصاص في الأبنية المزيدة، يتقدمها الثلاثي ثم الرباعي، ثم الخماسي.

أما ورود بعض الأمثلة من الأسماء على أبنية مختصة بالصفات أوالعكس فيتوافق مع الفكرة الرئيسة التي أسس عليها النحويون هذا الباب، وهي طروء الوصفية على الاسم أو الاسمية على الوصف.

ثانياً: التفريق بين الاسم والصفة عند الإعلال

أ - التفريق بين الاسم والصفة في إعلال ما جاء على وزن (فَعْلى)

ذكر النحويون أن الياء تقلب واواً إذا إذا وقعت لاماً لـ (فَعْلى) اسماً لا صفة كـ (تقوى) و(شروي) و(فتوى)(١)، والأصل فيها (تَقيا) و(شَرْيا) و(فَتْيَا) من (و قيت) و(شريت)، و(فتيت) كما قالوا [٢].

أما إذا وقعت لاماً لـ (فَعْلى) صفة لا اسماً فإنها تصحح، وذلك مثل قولهم، (صديا) و(خزيا) ، بتصحيح الياء، قالوا: فرقاً بين الاسم والصفة [٣].

أما إذا وقعت الياء لاماً لـ (فعْلى) بضم الفاء صحت اسماً كانت أو صفة، نحو: (فتيا) اسماً، و(قضيا) مؤنث الأقضى صفة [٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣٦٤/٤ ، والمقتضب ٣٠٦/١ وسر الصناعة ٨٨/١ ، ١٤٠/٢ ، والمنصف ١٥٧/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٨٤٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٧/١٠ ، ١١١ ،وشرح الشافية ١٧٧/٣ .

(٢) انظر: سر الصناعة ١٤٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٨/١٠ ،والمقاصد الشافية (٩/ ١٨٨) .

(٣) انظر: الممتع الكبير في التصريف (ص: ٣٤٧) .

(٤) انظر : البديع في علم العربية (٥٢٨/٢) .،و المقاصد الشافية (٩/ ١٩٦) ،و الاشمونى ٣١١/٤ ،وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢٠٠/٢ .

وقد شذ عن ذلك كلمات وقعت لاماً لـ (فَعْلى) اسماً لا صفة، فلم تقلب فيها الياء واواً وهي (رَيَّا) و(سَعْيَا) و(طَغْيَا)، قالوا : وسهل الشذوذ فيها لمح معنى الصفة الأصلية قبل انتقالها إلى الاسمية [١] فقالوا في (ريَّا): إنها في الأصل صفة فلم تقلب لذلك، والأصل (رائحة ريا) أي مملوءة طيباً [٢].

وعللوا التصحيح بعلة أخرى فقالوا: لو سلم بأنها اسم لا صفة، فعدم القلب لئلا يلزم عنه العودة إلى صورتها الأولى، فلو قلبت الياء واواً لقيل (ريوا) فيجتمع الياء والواو والسابق منهما ساكن متأصل في الذات والسكون، فتقلب الواو ياء، وتدعم في الياء، فيقال: (ريَّا) وهي أصل الكلمة [٣] وقالوا: في (طَغْيا) الأكثر فيه ضم (الفاء) ومن فتح استصحب حالة الضم (التصحيح)، وقالوا في (سَعْيَا) الأصل فيه الصفة ثم نقل إلى العلمية ، فاستصحب فيه الأصل.

هذا ما عليه أكثر النحاة، ولكنهم اختلفوا في سبب القلب؛ إذ ليست له علة لفظية ظاهرة، ولهذا اعتمد المازني فيه على أنه محكى عن العرب، وليست فيه حجة قاطعة [٤] وقال القوشجى فيه " وجب إبداله قياساً، وإن لم يظهر له علة [٥].

ويرى ابن جنى أنهم إنما فعلوا ذلك في (فَعْلى)؛ لأنهم قد قلبوا لام (الفُعْلى) إذا كانت اسماً [٦] وكانت لامها واواً – ياءً طلباً للخفة، وذلك نحو (الدُنيا) و(العُليا)

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٩٣/٤ ، والتصريح ٣٨٥/٢ ، والأشمونى ٣١١/٤ .

(٢) انظر : الخضرى ٢٠٠/٢ .

(٣) انظر: حاشية يس على التصريح ٣١٥/٢ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٣١١/٤ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢٠٠/٢ ، وانظرفي قلب الواو ياء على الصفة المذكورة: شرح الملوكى صـ ٤٦١ .

(٤) انظر : سر الصناعة ٨٩/١ ، والمنصف ١٥٧/٢ ، وشرح المفصل ٩٨/١٠ .

(٥) عنقود الزواهر صـ ٣١ .

(٦) انظر القلب فيما كان بهذه الصفة فى : الكتاب ٣٦٤/٤ ، والمقتضب ٣٠٧/١ ، وشرح المفصل١١٢/١٠ ، وشرح الشافية ١٧٨/٣ ، والاشمونى ٣١٢/٤ .

و(القُصيا) فعوضوا الواو من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع بأن قلبوها في نحو (التقوى) و(الثنوى) [١] واواً ليكون ذلك ضرباً من التعويض، والتكافؤ بينهما[٢].

وما قال سيبويه وغيره بخلاف ما ذكره ابن جنى، فالعلة عند سيبويه هي الفرق بين الاسم والصفة، فقلبوا الياء واواً في الاسم؛ لأن الاسم خفيف، والواو ثقيلة، فيحصل نوع من التعادل، بينهما ، وأبقوا الياء في الصفة؛ لأن الصفة ثقيلة، والياء أخف من الواو فناسبها عدم القلب لئلا تزيد الكلمة ثقلاً على ثقل [٣].

ويلاحظ أن مقالة النحويين فيما كان بهذه الصفة هي القلب وجوباً، وما عداه، فشاذ، لكن المازني على خلاف ما قالوا، فقد نقل ابن جنى عنه استطرافه[٤] لمثل هذا وأنه ليست فيه حجة قاطعة على وجوب القلب [٥] فيقصره على السماع ولا يقيسه [٦].

ومال ابن مالك إلى مثل مقالة المازني، فقال في التسهيل إن القلب فيما كان بهذه الصفة شاذ [٧].

---

(١) في اللسان ، مادة (ثني) : " الثُّنْيانُ، بالضم: الاسم من الاستثناء، وكذلك الثَّنْوَى، بالفتح. والثُّنيا والثُّنْوى: ما استثنيته، قلبت ياؤه واواً للتصريف وتعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها، والفرق أيضاً بين الاسم والصفة ".

(٢) انظر:سر الصناعة ٨٩/١ ، والمنصف ١٥٧/٢ ،وراجع: شرح المفصل ١١١/١٠ ، ١١٢، وشرح الشافية ١٧٧/٣ ، ١٧٨

(٣) انظر : الكتاب ٣٦٤/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٨٤١/٢ ، وشرح المفصل ١١١/١٠ ، ١١٢، وابن الناظم صـ ٨٥٣ .

(٤) في الصحاح ، مادة (طرف) : " اسْتطرَفَهُ، أي عدّه طريفاً. واسْتَطْرَفْتُ الشيءَ: استحدثته.

(٥) انظر : سر الصناعة ٨٩/١ ، والمنصف ١٥٧/٢.

(٦) انظر : شرح المفصل ٩٨/١٠ .

(٧) التسهيل صـ ٣٠٩ .

لكنه في الخلاصة، قال إن قلب الياء واواً فيما كان بهذه الصفة غالب لا واجب قال

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمَاً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ كَتَقْوَى غَالِبَاً غَالِبَاً جَا ذَا البَدَلْ [١]

وكذا قال في الكافية الشافية:

من لام (فَعْلَى) اسماً أتى الواو بدل ياء كـ شروي غالباً جا ذا البدل [٢]

وعنده أن ما حكموا عليه بالشذوذ (طَغْيا) و(سَعْياً) و(رَيَّا) هو القياس وغيره شاذ، وأما نحو (الشَرْوَى) و(الطَغْوَى) فالواو فيها أصل عنده، وليست منقلبة عن ياء [٣].

وحجته في هذا على ما ذكره ابن هشام " انتفاء السبب، واستلزام مزيد الثقل " [٤] إذا قلبت الياء واواً.

ولعل ابن مالك في هذا ناظر في قوله بإبدال الياء واواً غالباً لا وجوباً إلى قول المبرد في هذا الباب " ؛ لأن هذا باب قد (غلبت) الواو على بابه " [٥].

وقول ابن مالك السابق له ضرب من الوجاهة، فإن الكلمات التي قالوا فيها بإبدال الياء واواً فيما كان بهذه الصفة قليلة، ،يقول ابن إياز: " وأمَّا " الثنوى " وأخواتها فألفاظ قليلة يكتفى في بيان أمرها بأدنى قرينة لو خيف التباس، فكيف والالتباس مأمون، إذ لا توجد صفات توافق " ثَنْوَى " وأخواتها لفظاً " [٦].

---

(١) الخلاصة صـ ٧٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٢٠/٤ .

(٣) انظر : الاشمونى ٣١١/٤ .

(٤) انظر : التصريح ٣٨٥/٢ .

(٥) المقتضب ٣٠٦/١ .

(٦) إيجاز التعريف في علم التصريف (ص: ١٦٢) .

وبعض ما قيل إنه مقلوب يمكن أن لا يكون فيه قلب، ومن هذا ما حكاه ابن جنى في (الشَرْوَى)، يقال: (لك شَرْوَاه، وشَرْوَه) أي مثله [١].

وقالوا في (بَقْوَى) بوزن (فَعْلَى): (بَقيا) بفتح الباء، وقالوها أيضاً بالضم [٢]

و(أما) (الطَغْوَى) ففي الأفعال لابن القطاع [٣] وللسرقسطى [٤] لامها واو أو ياء وكذا (اللَّغْوَى) كما في الأفعال للسرقسطي[٥].وأما (الرَّعْوَى) فلامها واو إذا كانت من (ارْعَوَى) عن الشيء القبيح، كما في الصحاح [٦].

وهذا قول أبي علي الفارسي [٧].

وهذا أولى من شذوذ يؤدي إلى قول من قال: أبدلت الواو من الياء في فَعْلَى اسماً مقاصة منها " إذ " كانت هي المغلبة عليها في معظم الكلام [٨].

ومما قد يضعف مقالة وجوب القلب أنهم اعتمدوا في ذلك بالإضافة إلى ما سبق من الكلمات على علة ليست مطردة وهي الفرق بين الاسم والصفة [٩]،

فأوجبوا القلب فيما كانت لامه (ياءً) وهو (اسم) فقط، ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة [١٠] واحتملوا ثقل الواو مع ثقل الصفة، في نحو (نشوى) وكان الأولى على تعليلهم – أن يقلبوا الواو – وهي ثقيلة – ياء وتبقى خفيفة في الصفة؛ لأنها ثقيلة، ليحصل نوع من التعادل الذي ذكروه في التعليل لقلب الياء واواً في نحو (الفتوى)، ولكنهم لم يفعلوه، ولم يلتفتوا إلى التفرقة بين الاسم

---

(١) انظر : التصريح ٣٨٥/٢ .
(٢) انظر : حاشية يس على التصريح ٣٨٤/٢ .
(٣) انظر : الأفعال لابن القطاع ٣١٢/٢ .
(٤) الأفعال للسرقطى ٢٨١/٣ .
(٥) انظر: الأفعال ٤١٦/٢ .
(٦) الصحاح ، مادة (رعي)
(٧) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف (ص: ١٦٢) .
(٨) السابق (ص: ١٦٣) .
(٩) انظر : الاشمونى ٣١١/٤ .
(١٠) انظر : الخصائص ١٣٤/١ ، ١٣٥.

والصفة فيما كانت لامه واواً، فقالوا (نشوى)، كما قالوا (دعوى) وكلاهما على (فَعْلى) والأول منهما صفة، والثاني اسم. وكما لم يفرقوا فيما كان على (فَعْلى) بفتح الفاء في ذوات الواو بين الاسم والصفة لم يفرقوا فيما كان على (فُعْلى) بضم الفاء في ذوات الياء بينهما [١] فكأن التفرقة عندهم بين الاسم والصفة تكون في بعض الأحوال دون بعض، نعم، علة القلب للفرق بين الاسم والصفة علة مقبولة، لكن إذا كانت مطردة، وهي ليست مطردة كما سبق بيانه، أيضاً، لا يحتاج الفرق بينهما إلى هذا القلب وإن كان لا بأس به؛ لأن الفرق بينهما يعرف بطرق أخرى [٢] ويكفي في وجه الفرق الاستعمالى أن الصفة يوصف بها دون الاسم [٣].

ولهذا السابق كله ربما يكون من الأفضل الاعتداد بما قاله المازني وابن مالك من أن قلب الياء واواً فيما كان لاماً لـ (فَعْلى) اسماً لا صفة شاذ مقصور على السماع، ولا حجة في عربيته.

ب –التفريق بين الاسم والصفة في إعلال ما يصغر ويكسر على مفاعل وما يوازنه [٤]

فرقت العرب بين الاسم والصفة عند إعلال ما يصغر أو يكسر على مفاعل وما يوازنه؛، فاطردوا الإعلال والتصحيح بشرط أن يكون اسمًا لا صفة، مشتملا على واو متحركة.، وذلك نحو " جَدْوَل " ، وأَسْوَدَ للحية .

تقول: جديل وأسيد على القياس، وجديول وأسيود، حملا للتصغير على التكسير، والإعلال في ذلك أحسن.

أما الصفة فيتعين فيها الإعلال؛ نحو: أسود، صفة، تعين الإعلال؛ فيقال: " أسيد " لا غير؛ لأنه لا يجمع على أساود.

---

(١) انظر وجه الفرق بينهما فى : عنقود الزواهر فى الصرف صـ ٤١٢ – ٤١٨ .
(٢) السابق نفسه ٣١٢/٤ .
(٣) عنقود الزواهرصـ ٢١٨.
(٤) انظر: الكتاب لسيبويه)٣/ ٤٦٩) ،و شرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٨٨) ،و شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٢٤) .

ثالثاً: التفريق بين الاسم والصفة عند الجمع

فرقت العرب بين الاسم والصفة عند الجمع، فخصت الاسم بأبنية جموع، وخصت الصفة بأبنية أخرى، يقول ابن خروف: " قد تنفرد الصفة ببناء جمع كما قد ينفرد الاسم أيضاً " (١).

جمع الأسماء والصفات

القاعدة العامة في باب الجموع (٢) أن الأصل في الأسماء أن تجمع جمع تكسير، بينما الأصل في الصفات أن تجمع جمعاً سالماً، وأما تكسير الصفات فضعيف، يقول الشاطبي إن: " كثيرا من الأسماء لا سيما الصفات يقتصر فيها على جمع السلامة، وحملت الأسماء عليها للأنس بذلك فيها " (٣).

وعللوا ذلك (٤) بأن الصفات تجري مجرى الفعل نحو: زيد ضارب ومعناه يضرب، كما أن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى الفاعل، أيضاً الصفة مشتقة من المصدر كما أن الفعل كذلك فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة جرت مجراه فكان القياس أن لا تجمع كما أن الأفعال لا تجمع.

وأما جمعها جمع سلامة فلمشابهتها الفعل ؛إذ إن الفعل تلحقه علامة جمع، نحو: يقومون ويضربون وهو يشبه قائمون وضاربون، فكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أبعد.

ولا يعني هذا أن الصفة لا تكسر، بل إنها إذا غلب عليها معنى الاسمية ضعف معنى الصفة فيها، وقوي معنى الاسمية فتجري مجراه فتكسر

وإذا قوي معنى الوصفية باستعمال الصفة مع الموصوف قل دخول التكسير.

---

(١) (المقاصد الشافية (٧/ ٢٤) .

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٤) .

(٣) المقاصد الشافية (٧/ ١٣) .

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٤) .

ومثال ذلك: جمع (مَهْرِيّة على مَهارَى) وهي في الأصل صفة، وإنما جمعت جمع تكسير، لغلبة معنى الاسمية بسبب كثرة استعمالها اسماً، كما يقول الفارسي: " لأنه ليس يجري على موصوفه ألا ترى أنك لا تكاد تقول: هذا جملٌ مَهــريٌّ ولا ناقَة مهرية، إنما هو هذا مَهريٌّ وهذه مَهْرِيّة، والمَهْرِيّ مغصوبٌ، فجــرى هــذا مجرى عَبْدٍ؛ تقول: هذا عبدٌ ولا تقول: رجلٌ عبدٌ، فلما صار بمنزلته كسِّر كما كسِّر (عبدٌ) وما أشبهه تكسير الأسماء، فلما صار بمنزلة الأسماء، صارت الياءان فيه بمنزلة ما هو في الاسم بغير معنى النسب " (١).

ومن ذاك (٢) جمع (فاعل) الذي هو صفة جمع تكسير على فُعَّل. وذلك قولك: شاهدٌ المصر وقومٌ شَّهدٌ، وعلى فعَّالٍ وذلك قولك: شهادٌ، وجهَّالٌ، وعلى فَعَلَــة وذلك نحو: فسقة، وبررة، وعلى (فُعْل)

وذلك: بازلٌ وبزلٌ، و على فعلاء، شبه بفعيلٍ من الصفات، وذلــك: شــاعرٌ وشعراء، والأقوى في (فاعل) أن يجمع بالواو والنون فيما كل ما سبق.

وقد يجمع (فاعل) على (فِعال) لاشتراكه مع (فعيل) الاسم، فــإن كــلاً مــن (فاعل) و(فعيل) يجوز جمعهما على (فعلان)، فيقال فــي وزن (فاعــل) (جــائع وجياعٌ)، (نائم ونيامٌ)، كما قالوا فــي وزن (فعيــل): (راعٍ ورعيــانٌ)، و(شــابٌّ وشبّانٌ)(٣).

وذلك أنهم أجروا " فاعلاً " وهو وصف مجرى " فعيل " وهو اسم، و (فعيل) الاسم يجمع على (فِعال) فكذا (فاعل) الوصف الذي يجرى مجرى (فعيل) فيحمــل عليه، فيجمع مثله على (فعال) كقولهم: (آقال) و(فصال) في جمع (أفيل) و(فصيل) فأجازوا ذلك أيضا في (فاعل) قالوا: (صاحب) و(صحاب).

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ٢٥٠) .

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٥٢) .

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٣١) .

وأما إذا لم يجر (فاعل) مجرى (فعيل) فلا يجمع جمع تكسير؛لأنه حينها لا يغلب عليه معنى الاسمية، وأما جمعه على فواعل في كلمات مثل (فوارس) فعلله سيبويه بأنه لا يشارك المؤنث، [١] ولا يخاف التباس المذكر بالمؤنث فجمع على فواعل التي جمع عليها المؤنث.

ومما أجري فيه الصفة مجرى الاسم جمع (أفعل) نحو (أجرع)، استعملوه اسماً لا صفة، لأنهم لا يكادون يقولون: المكان الأجرع.

وكسروه تكسير الأسماء، فقالوا: الأجارع، ولو كسروه تكسير الصفة، لقيل: جُرْع، مثل حُمْر، وكذلك: أبطح وأباطح، وأسود وأساود، وأدهم وأداهم [٢].

وقد يجمع (أفعل) الصفة بالألف والتاء وقياسه أن يجمع تكسيراً، مثل جمع (أخضر) على (خضروات) [٣] لأن المراد منه معنى الاسم فيه، وقد يجمع بالواو والنون، كما عند تسمية رجل بأسود فيجمع على: أسودين [٤]

وقد ينظر في كلمة واحدة إلى الوصفية الأصلية فيجمع عليها، وينظر إلى الاسمية الطارئة فيجمع عليها، كما في (أحوص) وهو في الأصل صفة تطلق على ضيق العينين، ثم استعملت اسماً علماً، فجمعت على الوصفية الأصلية فقيل: حُوص على وزن (فُعل) وهو وزن خاص بجمع الصفة، وعلى الاسمية الطارئة، فقيل: أحاوص[٥]على وزن (أفاعل)، وهو وزن خاص بجمع الاسم.

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٩٩) .

(٢) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح (٨٥٩/٢) .

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (ص: ٥٣٤) ،و التذييل والتكميل (٢/ ٩٧) ،و تمهيد القواعد (٨/ ٤٠٤١) ،و شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ١٦٨) ،و مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ١/ ٥٣٧ .

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٦١) .

(٥) وشرح الشافية للرضي شرح الشافية للرضي ،٤٠ / ١٤٤..ومجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ١/ ٥٣٧ ،

فإذا لم يغلب على الاسم معنى الوصفية أو الوصفية معنى الاسمية، فالأغلب التفرقة بينهما، فقد يكون الجمع خاصاً بالأسماء وهذا هو الأكثر، وقد يكون خاصاً بالصفات، وهذا قليل، وقد يكون مشتركاً بينهما إلا أنه يكون في أحدهما أغلب.

١ -التفريق بين الاسم والصفة عند الجمع السالم

أ -جمع (فاعل) اسما وصفة لمذكر عاقل على (فواعل)

فرقت العرب بين جمع المذكر الذي على فاعل وجمع المؤنث على هذا الوزن، ولم يفرقوا بين الاسم والصفة هنا، فكسروا الاسم على (فواعل)، مذكراً أو مؤنثاً، عاقلاً كان أو غير عاقل، نحو: غارب، وغوارب، وكاهل، وكواهل. وكذا الصفة بشرط أن تكون لمؤنث عاقل أو غير عاقل أو لمذكر بشرط أن يكون غير عاقل وقد ورد جمع الصفة لمذكر عاقل على فواعل في كلمات حكموا عليها بالشذوذ [١].

قال ابن خالويه: " ليس في كلام العرب صفة جمعت على (فواعل) إلا أربعة أحرف: (فارس) و(فوارس) و(هالك) و(هوالك) و(خاشع) و(خواشع) و(ناكس) و(نواكس) " [٢].

ب -جمع (مفعول) الوصف على (مفاعيل)

الأصل في جمع ما كان من الوصف على مفعول هو التصحيح. قال سيبويه: " والمفعول نحو مضروب، غير أنهم قالوا: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن، .. فأما مجرى الكلام الأكثر فأن

---

(١) لم أذكر هنا جميع ما استُدرك في صفة المذكر العاقل على فواعل، لأن كثيراً من الاستدراكات غير متجهة، واكتفيت بما كان في صفة المذكر العاقل.

(٢) ليس لابن خالويه صـ ١٤٧.،والحق أن ما ورد في صفة المذكر العاقل على فواعل كثير ، وليس هنا موضع الاستفاضة فيه. راجع : المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة ، رسالة ماجستير ، للباحث.، وراجع كتاب: في أصول اللغة ٢/٤٣-٤٦. لمجمع اللغة العربية.

يجمع بالواو والنون، والمؤنث بالتاء. وكذلك مُفعَل بفتح العين ومُفعِل بكسرها. إلا أنهم قد قالوا منكر ومناكير ومفطر ومفاطير " (١).

وأما مجيء ما كان على هذه الصفة جمع تكسير فشاذ، وسهله استعمالها استعمال الأسماء، كما نص عليه سيبويه.

ولكن بعض المحدثين أجازه قياساً. وبحث ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقالت لجنة الأصول "قاس النحاة جمع مفعول اسماً أو مصدراً على مفاعيل، وترى اللجنة قياسية جمعه كذلك وصفاً؛ لكثرة ما ورد من أمثلته" (٢). وانتهى المجمع من نقاشه إلى إطلاق جمع مفعول على مفاعيل وصفاً أو غير وصف فقال (يجمع مفعول على مفاعيل مطلقاً).

وقد بحث الشيخ مصطفى الغلاييني جمع مفعول على مفاعيل، وانتهى إلى أن الأقوى فيها الجمع تصحيحاً، ولكن يجوز وهو دون الأولى أن يجمع تكسيراً، مستشهداً بإيراد سيبويه أمثلة جمعت تكسيراً (٣).

ولكن فاته أن سيبويه أوردها على سبيل الشذوذ، وأن الذي سهل الشذوذ فيها هو استعمالها استعمال الأسماء.

والأولى كما يقول الزعبلاوي الاقتصار على جمع التصحيح فيها، وأما الاستعمال المعاصر لكلمات على هذه الصفة جمعت تكسيراً، مثل مواضيع في جمع موضوع، ومشاكل في جمع مشكلة ومعاجم في جمع معجم، فلأنها جرت مجرى الأسماء، يقول الزعبلاوي: " إذا أخذنا بقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في إطلاق جمع مفعول على مفاعيل ولو كان وصفاً، جاز أن نقول في وصف غير العاقل (أحداث مشاهيد وأيام معاديد وأشياء مواضيع) بدلاً من قولنا (أحداث

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٤١) ، وانظر: شرح الشافية ،الرضي الأستراباذي (٢/ ١٨٠) ،وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٦٧) .

(٢) كتاب في أصول اللغة ، ١/ ٣٢ ، وراجع : النحو الوافي (٤/ ٦٦٧) .

(٣) انظر: نظرات في اللغة والأدب، الشيخ مصطفى الغلاييني، ص: ١٤٧) .

مشهودة أو مشهودات، وأيام معدودة أو معدودات، وأشياء موضوعة أو موضوعات) أو ليس (مشهود أو معدود أو موضوع) هاهنا وصفاً لغير العاقل على مفعول؟.

وإذا مضينا في الاقتباس برأي المجمع القاهري فيما كان وصفاً للمذكر العاقل على مفعول، كان لنا أن نقول (هؤلاء مآمين ومدايين) بدلاً من قولنا (مأمونون ومديونون أو مدينون). بل كان لنا أن نقول (هؤلاء مسارير ومآسير ومشاكير ومآجير) صفة للرجال جمعاً لـ (مسرور ومأسور ومشكور ومأجور). وهكذا.. أفليس في هذا كسر لأصل قائم على التفريق بين الوصف والاسم في هذا الباب عامة، وفيما كان على هذه الزنة خاصة " [١].

ج -إتباع العين لحركة الفاء في جمع المؤنث السالم اسماً لا صفة

فرقت العرب بين الاسم والصفة في حركة العين في جمع المؤنث السالم، فأجازوا في الاسم أن تتبع العين منه حركة الفاء

بشروط [٢]: أن يكون المفرد اسمًا، ليس صفة، ثلاثيًا، مؤنثًا، صحيح العين[٣]، ساكنها، غير مدغمها.

فإن كانت الفاء مفتوحة وجب إتباع العين لها، تقول في دَعد: دَعَدات، وفي جَفنة: جَفَنات، وإن كانت الفاء مضمومة، أو مكسورة جاز مع الإتباع في العين الفتح، والتسكين. تقول في جُمل: جُمُلات، وجُمَلات، وجُمْلات. وتقول في هند: هنِدات، وهنَدات، وهنْدات.

---

(١) القياس في الجموع، صلاح الدين الزعبلاوي، بحث منشور في مجلة : التراث العربي ، العددان ١٥ ، ١٦ ، سنة ١٩٨٤ ، ص: ١٠٥ .

(٢) انظر حكم إتباع العين لحركة الفاء وشروطه بالتفصيل فى شرح ابن عقيل ٤١٢/٢- ٤١٤ ، وأوضح المسالك ٢٧٢/٤- ٢٧٦ ، والتصريح ٥١٥/٢- ٥١٨ .

(٣) انظر:شرح المقدمة المحسبة (ص: ١١٢) .

ويمتنع الإتباع في مضموم الفاء، ومكسورها إذا كانت اللام واواً مع كسر الفاء، كرشوة، أو كانت اللام ياء مع ضم الواو كزُبية.

وأما إذا كانت الكلمة صفة لا اسمًا امتنع الإتباع، ووجب الإقرار على حركة العين، نحو ضخمة: ضخْمات، أو يكون على أكثر من ثلاثة أحرف كزينب: زينبات، أو يكون مذكرا كجعفر علما لمؤنث: جعفرات، أو يكون متحرك العين نحو: شجرة: شجرات، أو يكون مضعف العين نحو: جنة: جنات.

أما إذا كانت العين معتلة فهو ضربان:

أحدهما أن يكون قبل حرف العلة فتحة نحو: جَوزة وبَيضة ففيه لغتان: لغة هذيل تتبع، فيقولون بيَضات، وجوَزات، ولغة غيرهم الإسكان.

الثاني: أن يكون ما قبل حرف العلة ذا حركة مجانسة له نحو: تارة ودُولة، ودِيمة، فهذا يبقى على حاله، وقيل: " هذيل تفتحه في جميع الباب" [1] فعلى هذا هذيل تقول: تارات ودُوَلات ودِيَمات.

وقد علل النحويون للإتباع في الاسم دون الصفة بأن الاسم أخف من الصفة فاحتملوا حركة الاتباع في الاسم؛لأنه خفيف، ولم يحتملوها، وأبقوا العين ساكنة في الصفة؛ لأنها ثقيلة، ولو أتبعوا العين للفاء لزاد الثقل.

فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركب، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها على الثقيل.

وشذ تحريك الصفة من قولهم: شاة لجبة وشياه لجبات أي قليلات الألبان.

وقال أبو على: من العرب من يحرك لجبة في الإفراد، فجاء الجمع على لغته .

(١) انظر ارتشاف الضرب ٥٩٢/٢، والتصريح ٥١٨/٢

٢ - التفريق بين الاسم والصفة عند الجمع المكسر

أ - جموع القلة خاصة بالاسم

اختصت جموع القلة الأربعة بالأسماء، ولم يأت عليها قياساً شيء من الصفات، وعللوا هذا بأن الأصل في الصفة أن تجمع جمع السلامة، فلما كان الأصل فيها جمع السلامة وهو يقع للعدد القليل، استغنوا به عن أبنية القلة،

والأصل في أبنية القلة وهي الأعداد من ثلاثة إلى تسعة أن تضاف إلى معدودها، وهذا حاصل بالأسماء، ولا يحصل بالصفات؛ لأن إضافة الصفة إلى موصوفها على خلاف الأصل " لأن الغرض بيان نوع المعدود ولا يحصل ذلك بالإضافة إلى الصفة ألا ترى انك إذا قلت ثلاثة طوال مثلا لم يدل على نوع دون نوع؛ لأن الطول يشترك فيه أنواع كثيرة فما كان كذلك لم يحتج إلى أمثلة القلة في الصفات فإذا احتيج إلى ذلك جمعوه جمع السلامة يقع للقليل فاستغنوا به "[١].

الأول: (أفعلة)

وهو من أبنية الجموع الخاصة بالأسماء ، وتطرد صيغة (أفعلة) في[٢] في كل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة ، ألف أو واو أو ياء، سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمونها نحو:

(١) فعال بفتح الفاء نحو: (طعام) و(أطعمة).
(٢) فعال مكسور الفاء نحو: (حمار) و(أحمرة).
(٣) فعال مضموم الفاء نحو: (غراب)، و(أغربة).
(٤) فعيل نحو: (رغيف) و(أرغفة).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٥) ، وراجع: المقاصد الشافية (٧/ ٣٦) .
(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ٣/٦٠٢،٤٠٣ والأصول ٢/٤٤٨، وابن يعيش ٥/٤١، ٤٢،و شرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٣، وشرح الشافية للرضى ٢/١٣١،والمساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ٤٠٧) .

(٥) فعول وهو بمنزلة (فعيل)، إلا أن زيادتها واو نحو: (قعود) و(أقعدة)[١].

وشذ في " فاعل" اسما ــ كـ " أجوزة" في جمع " جائز" ــ وهو الخشبة الممتدة في أعلى السقف.

وفي " فعيل" صفة: كـ " شحيح" و" أشحّة" و" ظنين" و" أظنّة" [١].

الثاني: أفعُل

وهو من الأوزان الخاصة بالأسماء دون الصفات [٢].

ويطرد في كل اسم رباعي مؤنث لا مذكر بمدة قبل الآخر، نحو عناق وأعنق [٣]

أما الوصف فإنه إذا كان على هذا الوصف فالغالب فيه ألا يجمع جمع قلة إلا بالواو والنون، كقولك: ظريفون وشريفون. هذا إذا كان واقعاً على من يعقل، وإلا بالألف والتاء لمؤنثه إن قبلهما.

وتعد صيغة (أفعل) جمعاً للأسماء الآتية: [٤]

(أ) ما جاء على وزن (فعل) بفتح الفاء وسكون العين، ويطرد فيه حال كونه (اسماً لاصفة) صحيح العين لا معتلها، سواء اصحت لامه أم أعتلت بالياء أو بالواو وليست فاؤه ولا لامه مماثلة لعينه، نحو: (كلب) و(أكلب)، و(فلس)

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤ / ١٨٢٣)

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٩٠) ، و الأصول في النحو (٣/ ٥٢) ، ،وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٦) ، وهمع الهوامع٦/ ٨٧، وأبنية الصرف/٢٩٦ــ٣١٧،٣١٦، والفيصل في ألوان الجموع/٣٣ــ٣٦، وجموع التصحيح والتكسير٤٠ــــ٤١. و شرح التصريف للثمانيني (ص: ٤١٤) ،و شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٥) و شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٦) ،و المقاصد الشافية (٧/ ٢٠٧) .

(٣) انظر: – المقاصد الشافية (٧/ ٢٤) ،والتصريح (٢:/٥٢٢) .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤١٠) ،وشرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (١/ ٤٤٧) ،والمقاصد الشافية (٧/٢٤) ،والتصريح (٢/ ٥٢٢) .

و(أفلس)، أما ما كان صفة على هذا الوزن، فلا يجمع على (افعل)، نحو: (ضخم) و(كهل).

(ب) ما جاء على وزن (فعل) بكسر فسكون اسماً، كـ (ذئب) و(أذؤب).

(ج) فعلة: بكسر الفاء اسماً كـ (نعمة) و(أنعم)، وصفة كـ (شدة) و(أشد) وهو قليل)[١].

وقد فرقت العرب عند الجمع على (أفعُل) بين الاسم والصفة فيما جاء على وزن (فعلة): بكسر الفاء فجمعت الاسم على (أفعُل) كثيراً، كـ (نعمة) و(أنعم)، وجعلت جمع الصفة على هذا الوزن قليلاً، كـ (شدة) و(أشد) وهو قليل (٣).

الثالث: فِعْلَة

وهو من الأوزان الخاصة بالأسماء دون الصفات [٢]، ولم تطرد صيغة (فعلة) في شيء من الأبنية، بل هي محفوظة في ستة أوزان، وهي (فعيل) نحو (صبي) و(صبية)، و(فَعَل) نحو: (فتى) و(فتية)، و(فَعْل) نحو: (شيخ) و(شيخة)، و(فُعَال) نحو: (غلام) و(غلمة) و(فَعَال) نحو: (غزال) و(غزلة)، و(فِعْل) نحو: (ثِني) و(ثنية) [٣].

ويرى ابن السراج أن بناء (فِعَلَة) ليس من جموع التكسير بل هو (اسم جمع) أو (جمع الجمع)، نحو (حَمَل) و(حِمَلَة) [٤].

الرابع: (أفعال)

وهو من الأوزان الخاصة بالأسماء دون الصفات

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٥٨٢، ٥٨١، ٥٦٨،والأصول٢/٤٣٢، وهمع الهوامع٦/٨٧،وأبنية الصرف/٢٩٦ــ٣١٦ ، ٣١٧، والفيصل في ألوان الجموع/٣٣ــ٣٦، وجموع التصحيح والتكسير ٤٠ــ٤١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٧/ ١٠١) .

(٣) ينظر: الكتاب٣/ ٦١٨، والاصول٢/ ٤٣٢.

(٤) ينظر: الاصول٢/ ٤٢٣.

ويطرد في [1] كل اسم غير صفة، ثلاثي لا يقاس جمعه على (أفعل)، فمن المعتل العين تكون الأوزان الآتية:

(١) (فُعْل) مضموم الفاء معتل العين نحو: (عود) و(أعواد).

(٢) (فَعْل) مفتوح الفاء معتل العين نحو: (ثوب) و(أثواب).

(٣) (فِعْل) كسور الفاء معتل العين نحو: (ميل) و(اميال).

ومن الصحيح العين يكون على الأوزان الآتية:

(٤) (فَعَل) نحو: (جمل) و(أجمال).

(٥) (فِعِل) نحو: (إبل) و(آبال).

(٦) (فَعُل) نحو: (عضد) و(أعضاد).

(٧) (فِعْل) نحو: (ضلع) و(أضلاع).

(٨) (فَعِل) نحو: (كتف) و(أكتاف).

(٩) (فُعُل) نحو: (عنق) و(أعناق).

أما الصفة التي على هذه الأوزان فلا تجمع على (أفعال)، بل على (فعال)، نحو: (ضخم) و(ضخام)، وشذ من ذلك (رطب) الذي على وزن (فَعِل)، فإنه يجمع على أرطاب وذكر النحويون [2] أن (فاعلاً) و(فعيلاً) الصفة لا يجمع على (أفعال) ، وما جاء منه فهو قليل يحفظ ولا يقاس عليه، وعد ابن مالك [3] مما كان على وزن (فاعل) و(فعيل) على أفعال " جاهل" و" أجهال"، و" بان" و" أبناء"، و" جان" و" أجناء".

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٧٣) ،والمقتضب٢/ ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٧) ، والمقاصد الشافية (٧/ ١٣٦) ،وهمع الهوامع٦/٨٩، وأبنية الصرف، ص: ٣١٧، والفيصل في ألوان الجموع ٢٩ــ٣٠ــ٣١، وجموع التصحيح والتكسير ص ٤١.

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٦٣٦ ، والمقتضب ٢ /٢١٨ ، والارتشاف ١ /٤٣١ .

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٧) .

ومن " فعيل" و" أفعال": " شـــريف" و" أشـــراف"، و" شـــنيء" و" أشـــناء"، و" قمير" و" أقمار" ــ أي مقامر.

وقالوا: " أنصار" و" أشهاد"، و" أقصاء" فـــي جمـــع " ناصـــر" و" نصـــير"، و" شاهد" و" شهيد"، و" قاص" و" قصي".

وزاد ابن مكتوم في تذكرته: (يتيم وأيتام) و(طويّ وأطواء) و(نفير وأنفار) و(قَمير وأقمار) و(شَرير وأشرار) و(نَضِيح وأنضاح) و(قريّ وأقـــراء) و(كَمِـــيّ وأكْمَاء) و(أصيل وآصال (و (أبيل وآبال) قال: ولعل ذلك جميع ما جاء منه"[1] .

وذكر السيوطي كلمات أخرى وهي: " و(بَديل وأبـــدال) وهـــم الصـــالحون، و(بَكيم –بمعنى أبكم – وأبكام (و (بريء وأبراء) و(مليح وأملاح)؟

فيكون عدد ما جمع من (فعيل) على أفعال ثلاثاً وعشرين كلمـــة ، فجمـــع (فعيل) على (أفعال) ليس قليلاً كما ذكروا ، وقد وقفت بالإضافة إلى ما ذكر ســـابقاً على هذه الكلمات ، وهذه هي مرتبة بحسب مدرسة الصدر:

المسلسل	المفرد	الجمع	المعنى في المفرد	المرجع
١	تليد	أتلاد	رجل تليد في قوم أي مقيم فيهم	مادة (تلد) في التاج.
٢	ثليث	أثلاث	(ثليث) لغة في (ثُلـــث) أي جزء من ثلاثة.	مادة (ثلث) في اللسان.
٣	ثمين	أثمان	لغة فـــي (ثُمـــن) ، أي جزء من ثمانية	مادة (ثمن) في القاموس.
٤	جليد	أجلاد	أي بيِّن الشدة والقوة.	مادة (جلد) في التاج.
٥	حليف	أحلاف	الحليف: النصير.	مادة (حلف) في اللسان ، والتاج.
٦	خميس	أخماس	لغة في (خُمْس) ، وهو الجزء من الخمسة.	مادة (خمس) في اللســـان، والتاج.

(١) المزهر ٢ /٦١، ٦٢ .

المسلسل	المفرد	الجمع	المعنى في المفرد	المرجع
٧	دريس	أدراس	ثـــوب دريـــس ، أي خلِق.	مادة (خلق) في اللســان ، والقاموس ، والتاج.
٨	ذمير	أذمار	الذمير: الشجاع.	مادة (ذمر) في اللســان ، والتاج.
٩	ربيع	أرباع	لغة في (رُبْــع) ، وهــو الجزء من الأربعة.	مادة (ربع) فــي اللســان ، والتاج.
١٠	سبيع	أسباع	لغة في (سُــبْع) ، وهــو الجزء من السبعة.	مادة (سبع) فــي اللســان ، والتاج.
١١	شريك	أشراك	الشريك هو المخالط.	غريب الحديث لابن قتيبــة ٤٨/٢.
١٢	عشير	أعشار	لغة في (عُشْر) ، وهــو الجزء من العشرة.	مادة (عشر) في التاج.
١٣	قصي	أقصاء	القصــي، والقــاصي: البعيد.	مادة (قصو) في المحكم.
١٤	غبي	أغباء	القليل الفطنة	النهاية لابن الأثير ٣١٤/٣، واللسان ، مادة (غبي).
١٥	مشيج	أمشاج	المشج بــين الشــيئين: الخلط بينهما.	مادة (مشج) فــي الصــحاح ، واللسان، والقاموس ، والتاج.
١٦	نمير	أنمار	حسب نمير: أي: زاكٍ.	مادة (نمر) في اللسان.

وبهذا يظهر أن جمع (فعيل الصفة على " (أفعال) ليس قليلاً ، كما قالوا ، بل إن ما ورد منه كثير ، حتى لو قيل إنه قياس لم يبعد ، كما قال أبو حيان في شيء قريب من هذا [١].

(١) قال أبو حيان في جمع (فَعْل) على (أفعال) ، في الارتشاف ١ /٤١٣ :" وورد منه ما لا يكاد يحصى ، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهباً حسناً " .

ب: جموع الكثرة الخاصة بالأسماء

الأول: فُعُل

اختص وزن (فُعُل) جمعاً بالأسماء [١].

في كل اسم رباعي قبل لامه مدة صحيح اللام مذكراً كان أو مؤنثاً، ، ومدته ياء أو واو كـ (قضيب) و(قضب)، و(عمود) و(عمد)، فيجمع على (فُعُل) قياساً وإن كانت مدته الفاً زيد على الشروط السابقة، ألا يكون مضعفاً نحو: (قذال) و(قذل) للمذكر، و(أتان) وو (أتن) للمؤنث من الحمير ومكسور الفاء (حمار) و(حمر).

وأما إن كان صفة لا اسماً فانه لا يجمع هذا الجمع .

الثاني: فِعَلْ

بكسر الفاء وفتح العين – و هو بناء خاص بجمع الأسماء لما كان من المفردات على فِعْلَة –بكسر الفاء وإسكان العين [٢] –بثلاثة شروط، الأول: أن يكون المفرد اسماً لا صفة، وقد شذ من ذلك قولهم: ذِرْبَة للمرأة الصخَّابة

والثاني: ألا يكون معل الفاء بالياء، لأن الكسرة في الياء أول الكلمة مستثقلة، ولذلك لم يجيء منه إلا لفظان في فِعَال وهما: يعَارٌ –جمع يَعْر، ويقَاظٌ جمعُ يَقُظٍ ويَقْظَان

والثالث: ألا يكون المفرد ناقصً أحد الحروف تحرزاً من نحو: عِضَة وعِدَة ورِقَة وفئة ونحو ذلك، فلا يقال فيه: عِدًى، ولا رِقًى ولا: فِئًى.

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٦٠٨، والمقتضب٢/٢٠٢، والأصول٢/٤٣٠، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٦) ،وارتشاف الضرب (١/ ٤٢٤) وهمع الهوامع٦/٩٣، وأبنية الصرف/٢٩٨، وجموع التصحيح والتكسير/٤٤، والفيصل في ألوان الجموع٤٥ــ٤٧.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٩٤) ، والمقتضب (١/ ١٣٠) ،و الأصول في النحو (٢/ ٤٤٠) ،وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٢) ،و تمهيد القواعد (٩/ ٤٧٨٤) ،والمقاصد الشافية (٧/ ٨٠) .

فِعَلَة

وهو من أوزان الجموع الخاصة بالأسماء، ويطرد في[1] كلمة على وزن (فُعْل) اسماً لا صفة، بشرط أن يكون صحيح اللام لا معتلها، فإن كان معتل اللام فلا يُجمع على فِعَلَة قياساً أيضاً، وإنما بابه أفعالٌ نحو: مُدْيٍ وأمْدَاء.

ويجمع على فَعْل وفِعْل قليلاً، مثل عِلْجٌ وعِلَجَة، وجبْء وجِبَأَة -و هي الكمأة.

الثالث: فُعُول

وهو من الأوزان الخاصة بجمع الأسماء [2]، وتطرد صيغة (فعول) في الأوزان الآتية:

(١) اسم على (فَعِل) نحو: (كبد) و(كبود).

فإنه إن كان صفة لم يجمع على فُعُولٍ أصلاً. وإنما اقتصر به على أفعال نحو: نَكِدٍ وأنكاد، هذا إن كُسِّرَ، وهو قليلٌ، وإلا فالقياس فيه التصحيح لا التكسير. هكذا يقول سيبويه [3]؛ لأن باب الصفات التصحيح، وباب الأسماء التكسير. فأما إذا كان فَعِلٌ اسماً فحينئذٍ يجمع على الفُعُول قياساً عند ابن مالك، [4] وذلك قولهم: كَبِد وكُبُود، ونمر ونُمُور، ووَعِل ووُعُول، ونحو ذلك.

(٢) اسم على (فَعْل) نحو: (تخم) و(تخوم)، على أن لا تكون عينه واواً.

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٧٧) ،والأصول في النحو (٢/ ٤٣٢) ،وشرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (١/ ٤٢٢) ، شرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٠٨) ،والمقاصد الشافية (٧/ ١٠١) .

(٢) ينظر: الكتاب٣/٥٩٧، والمقتضب٢/١٩٧، والاصول٢/٤٣٣ ، و المقاصد الشافية (١٣٩/٧) ،وهمع الهوامع ١٠٠/٦، وأبنية الصرف/٢٩٩، والفيصل في ألوان الجموع/٦٥ــ٦٨، وجموع التصحيح والتكسير/٥٢ــ٥٣.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٣١) .

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٢) ، والمساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ٤٣٥) .

(٣) اسم على زنة (فِعْل) نحو: (حمل) و(حمول).

(٤) اسم على زنة (فُعْل)، على أن يكون غير مضعف، وغير واوي العين، ولايائي اللام، كـ (جند) و(جنود)

الخامس: فِعلان

وهي من أوزان الجموع الخاصة بالأسماء، ولا يكسر عليها شيء من الصفات [١].

وتطرد في الأوزان الآتية:

(١) اسم على زنة (فُعال) بضم الفاء، كـ (غلام) و(غلمان).

(٢) وفي اسم على (فُعَل) بالضم والفتح، نحو: (صرد) و(صردان).

(٣) وفي اسم على (فُعْل) بضم فسكون حال كونه معتل العين بالواو فقد تفرد به (فعلان) ففرقوا بينه وبين (فعل) من بنات الياء نحو: (عود) و(عيدان).

(٤) وفي اسم على (فَعَل) بفتحتين، إذا كان معتل العينن بالواو لا باليـاء، وأن يكون مذكراً لا مؤنثاً نحو: (جار) و(جيران).

السادس: فُعْلان

وهو من الأوزان الخاصة بالأسماء، فلا يجمع عليه شيء من الصفات [٢].

وتطرد صيغة (فعلان) في الأوزان الآتية:

(١) في اسم على (فَعْل)، نحو: (ثغب) و(ثغبان) ويشترط فيه أن يكون صحيح العين، فلا يجمع (سيف) و(سوط) على (فعلان) لاعتلال العين فيهما.

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٥٧٤، والمقتضب٢/٢١٣، والأصول٢/٤٣٣ و شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨١٨) ، و المقاصد الشافية (٧/ ١٥٢) ،و شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (١/ ٤٢٦) ،وهمع الهوامع٦/١٠٥، وأبنية الصرف/٣٢٣، والفيصل في ألوان الجموع/٦٨ـ٦٩، وجموع التصحيح والتكسير/٥٣.

(٢) انظر: الموجز صـ١٥٦، وشرح الشافية للرضى ٢/١٣١، وللجار بردى٢/٩٥.

(٢) وفي اسم على (فعيل) نحو: (قضيب) و(قضبان)، ويشترط في مفرده أيضاً أن يكون صحيح العين، فلا يجمع ما ورد منه معتل العين على (فعلان) نحو: (عويل)، وخرج بالاسم ما كان صفة، كـ (قبيح) و(جميل) فلا تجمع على (فعلان)

(٣) وفي اسم على (فَعَل) بفتحتين صحيح العين نحو: (ذكر) و(ذكران) و(جمل) و(جملان) وخرج بالاسم ما كان وصفاً نحو: (بطل) و(حسن)، وما كان معتل العين نحو: (قود) فلا يجمع شيء منهما على (فعلان) [١].

وما جاء من الصفات على هذا الجمع فإنما يُراد به الاسمية أو القرب منها، قال سيبويه: " قالوا: فعلانٌ في الصفة كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم، وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم، وذلك: راعٍ ورعيانٌ، وشابٌّ وشبّانٌ " [٢].

السابع: فعائل

وهو من أبنية الجموع الخاصة بالأسماء [٣]

ويجمع عليه ما كان من المفردات اسماً على وزن فَعَالَة، وعلى وزن يشبه ذلك وقد يأتي في فَعيلٍ الصفة إذا لحقته التاء سماعاً، قال سيبويه في فَعيلٍ الصفة إذا لحقته التاء وقد يُكسَّرُ على فَعائلَ كما كسِّرت عليه الأسماء. قال: وذلك صبائح وصحائحُ وطبائب "، يعني في جمع صبيحة وصحيحة وطبيبة، قال: " وقالوا:

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٥٧٦، والمقتضب٢/٢١٢، والاصول٢/٤٣٢ وهمع الهوامع٦/١٠٦، وأبنية الصرف/٣٠٧، والفيصل في ألوان الجموع٦٩ـــ٧١، وجموع التصحيح والتكسير،٥٣ص:. المعجم المفصل في علم الصرف (ص: ٢٠٦) .

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٣٢) ،وراجع: شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ١٥٢) ،و شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٣٢) ،ومعاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، ص: ١٣٧.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٣٦) ،والأصول في النحو (٣/ ١٩٣) ، و شرح المفصل لابن يعيش(٥/) ٤٤ ،والمقرب ومعه مثل المقرب (ص: ٤٩٧) ، المقاصد الشافية (٧/ ١٨٦)،

خليفة وخلائف، فجاءوا بها على الأصل " [١]. يقول الشاطبي: فهذا يدل على أنه عنده سماع " [٢].

ج -جموع الكثرة الغالبة في الأسماء

الأول: فُعَل

وهو من الأوزان الغالبة الأسماء، ، ويطرد في [٣]:

(١) (فُعلُة) بضم الفاء اسماً، ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها، فالصحيح نحو: (شرفة) و(شرف)، والمعتل نحو: (مدية) و(مدى)، والمضاعف نحو: (حجة) و(حجج)، فإن كان صفة نحو: (ضحكة)، لم يجمع على (فعل)، وشذ قولهم: رجل بهمة، ورجال بهم.

(٢) واسم بزنة (فُعُلة) بضمتين، نحو: (جمعة) و(جمع)، فأن كان صفة نحو: (أمرأة شللة)، لم يجمع على (فعل).

وقد أتى في وزن واحد من الصفات وهو (فعلى) بضم الفاء أنثى (أفعل) صفة كـ (الكبرى) أنثى (الاكبر)، فعند تكسيره على (فعل) تقول: (كبرى) و(كبر) و(صغرى) و(صغر).

الثاني: أفاعل

وهو من الأوزان الغالبة في جمع الأسماء، فيكسر عليها الأسماء دون الصفات إذا كان المفرد على وزن [٤].

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٣٦) ،وراجع: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥١) .

(٢) المقاصد الشافية (٧/ ١٩٠) .

(٣) انظر: الكتاب٣/ ٦٠٨، والمقتضب٢/ ٢٠٣، والاصول٢/ ٤٣٠ ، و تسهيل الفوائد/٢٧٢. ،والمقاصد الشافية (٧/ ٧٥) وهمع الهوامع٦/ ٩٥ــ٩٦، وأبنية الصرف، ص:٣٠٠، والفيصل في ألوان الجموع،ص: ٥٠ــ٥٢.

(٤) انظر: الكتاب (٣/٦٠٣) و(٤/ ٢٤٧) ، و الممتع الكبير في التصريف (ص: ٧١) ، وشرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ١٦٨) .،وشرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (١/ ٤٦٧) وأبنية الصرف/٣٠٦ــ٣٠٧، والفيصل في ألوان الجموع، ص:٩٢ ،و المعجم المفصل في علم الصرف (ص: ٩١)

- (أفعل) اسماً غير صفة نحو: (أجدل) و(أجادل).
- (أُفْعُل) اسماً نحو: (أنملة) و(أنامل)

ويكسر عليها الصفات دون الأسماء في وزن (أَفْعل) إذا كان للتفضيل نحو: (أكبر) و(أكابر)، لأنه يجري مجرى الأسماء، قال سيبويه: " أما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل. ألا ترى أنكَّ لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه، لا تقول: رجلٌ أصغر ولا رجلٌ أكبر. سمعنا العرب تقول الأصاغرة كما تقول: القشاعمة وصيارفة، حيث خرج على هذا المثال، فلمَّا لم يتمكَّن هذا في الصفة كتمكن أحمر أجري مجرى أجدلٍ وأفكلٍ، كما قالوا: الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء " (١).

الثالث: فعالل : وهو من أوزان الجموع الغالبة في الأسماء (٢).

وتطرد صيغة (فعالل) في جمع الآتي:

(أ) تطرد جمعاً لرباعي مجرد اسماً نحو: (خنجر) و(خناجر)، أو صفة نحو: (قشعم) و(قشاعم).

(ب) وتطرد في جمع الرباعي المزيد بحرف أو أكثر، بشرط ألا تكون الزيادة حرف مد قبل اخره، وذلك نحو: (مدرج) و(مدارج).

(ج) وتطرد أيضاً في جمع الخماسي المجرد بعد حذف خامسه أو رابعه إذا كان هذا الرابع شبيهاً بأحرف الزيادة نحو: (فرزدق) و(فرازد) بحذف الخامس، أو (فرازق) بحذف الرابع.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٤٤) ، وراجع: (٣/ ٢٠١ ، ٣٩٨ ، ٦٤٧) .

(٢) ينظر: الكتاب٣/٦٠٤، و المقاصد الشافية (٧/ ٢١٠) .،وهمع الهوامع٦/١٠٩، وأبنية الصرف/٢١٥، والفيصل في ألوان الجموع/٨٩ــ٩٢، وجموع التصحيح والتكسير/٦٢ــ٦٦.

(د) وتطرد أيضاً في جمع الخماسي المزيد بعد وحذف زوائده حتى تبقى أحرف الكلمة الخمسة، ثم تجمع كما يجمع الخماسي المجرد، وذلك نحو: (عضرفوط) و(عضارف) [١].

وقد يأتي في الصفات، وذلك في صفات المؤنث خاصة، أو فيما كان جارياً على المذكر والمؤنث بلفظ واحد [٢].

أما ما كان منها يؤنث بالتاء مع المؤنث، فهذا يجمع بالواو والنون في المذكر، والألف والتاء في المؤنث، ولا يُجمع على مفاعِلَ أو غيره إلا نادراً، ومن هذا: مُفْعِلٌ ومُفْعَلٌ، ومُنْفَعِلٍ أو مُفتَعِلٍ، أو مستَفعِلٍ، أو متفاعِلٍ، أو مُتفَعِّلٍ.

د -جموع الكثرة الخاصة بالصفة

الأصل في الصفة أن تجمع جمع سلامة، وجمعها تكسيراً يكون إما لأن الصفة تجري مجرى الأسماء، أو لأنها أقرب إلى الأسماء من الصفات في الدلالة على الثبات والدوام، كما في الصفات المشبهة، أو تجمع تكسيراً للفرق بين المذكر والمؤنث، أو صفات تشبه الأسماء يقول الرضي: " ثم إنهم مع هذا كله كَسَّروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت الفعل، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي، إذ شبهها بالفعل أقل من شبهة، وتكسير اسم الفاعل في الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسْمِ الفاعل والمفعول من غير الثلاثي، لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظاً من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأُجْرِيَ لأجل الميم في أوله مُجْرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير. " [٣] وقد جمعت بعض الصفات تكسيراً، ولم يخرج سبب تكسيرها عما سبق من الأسباب الثلاثة، وهذا بيان بها.

---

(١) انظر: المقاصد الشافية (٧/ ٢١٨) ،و شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١٥٧)

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٧/ ٢١٢) .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ١١٦، ١١٧) .

الأول: فُعْل

بناء (فُعْل) وهو خاص بجمع الصفة ويطرد جمعاً للأوزان الآتية:

(أفعل) ومؤنثة (فعلاء)، وصفين متقابلين [1] كـ (أحمر) و(حمراء)، و(أصم) (صماء)، فتقول في جمعهما (حمر) و(صم)، أو منفردين لمانع خلقي، بأن يكون المذكر على (أفعل) وليس له مؤنث على (فعلاء) أو العكس، فمن الأول، (أكمر) و(آدر)، فتقول في جمعهما (كمر) و(أدر)، ومن الثاني: (رتقاء) و(عذراء) وفي جمعهما (رتق) و(عذر)، وقد يأتي جمعاً لـ (فَعَل) بفتحتين لاسم ثلاثي أجوف بالواو مؤنث نحو: (ساق) و(سوق)، أو جمعاً لـ (فعل) اسماً ثلاثياً مؤنثاً بالتاء صحيح العين، وقد يأتي من (فعال) صفة لمعتل العين بالواو نحو: (جواد) و(جود)، ومن (فعال) اسماً معتل العين أيضاً نحو: (خوان) و(خون).

ولكن مجمع اللغة المصري اتخذ قرارًا يجيز جمع الصفات من باب " أَفْعل فَعْلاء" بالواو والنون في المذكر، وبالألف والتاء في المؤنث، استنادًا إلى رأي الكوفيين وابن مالك [2].

الثاني: فُعَلاء

وهي من أوزان الجموع الخاصة بالصفات، ولا يكسر عليها شيء من الأسماء [3].

---

(١) الكتاب٣/ ٦٠٣، والمقتضب٢/ ١٩٧، والاصول٢/ ٤٣١، ارتشاف الضرب (١/ ٤٢٠) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٤٤) ،و المقاصد الشافية (٧/ ٥٩، ٦٠) وهمع الهوامع٦/ ٩٢، وأبنية الصرف، ص:٢٩٨، وجموع التصحيح بالتكسير، ص:٤٤، والفيصل في ألوان الجموع٤٥ــ٤٧.

(٢) انظر: قرار المجمع فى الدورة السابعة والثلاثين في :مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، ص: ٩١ ، وراجع: معجم الصواب اللغوي (١/ ٤٧٣) .

(٣) ينظر: الكتاب٣/٦٣٦، وشرح شافية ابن الحاجب– ركن الدين الاستراباذي (١/ ٤٥١) ، وهمع الهوامع ١٠٤/٦، وأبنية الصرف/٣٠٠ـ٣٢٧، والفيصل في ألوان الجموع٧١ــ٧٣، وجموع التصحيح والتكسير/٥٤، و المعجم المفصل في علم الصرف (ص: ٢٠٦) .

وتعد صيغة (فعلاء) مقيسة في:

(١) صيغة (فعيل) وصفاً لمذكر عاقل بمعنى (اسم الفاعل حال كونه غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: (ظريف) و(ظرفاء).

(٢) صيغة (فاعل) إذا دل على معنى غير مكتسب كـ (الغريزة) والسجية، كـ (عاقل) و(عقلاء) و(نابه) و(نبهاء).

(٣) صيغة (فعال) صفة لمذكر عاقل صحيح اللام والعين نحو: (شجاع) و (شجعاء)

وإنما جمع ما سبق تكسيراً، ولم يجمع جمع سلامة على أصل الصفات؛ لأنها إما صفات مشبهة أو أقرب في دلالتها على الثبات والدوام من الأسماء، والأولى في الصفة المشبهة أن تجمع جمع تكسير؛ لأنها ألزم في الوصف والثبوت فهي أقرب إلى الاسمية من اسم الفاعل الذي يجمع جمع سلامة لأنه من الفعلية أقرب.

الثالث: فَعْلَى

بفتح أوله وسكون ثانيه، وهو من الأبنية المختصة بالصفات، ويطرد في[1] كل وصف دل على آفة من فعيل بمعنى مفعول كـ " قتيل وجريح، ويندر فيه فعيل بمعنى فاعل كـ " مريض ومرضى " أو فعل " كزمنٍ، فيقال فيها قتلى وجرحى وزمنى، وحمل عليهما -أيضًا -ما دل على آفة من وصف على أفعل كـ " أحمق " أو على فعلان كـ " سكران " ، فيقال فيهما: حمقى وسكرى. وأما ما دل على آفة من وصف على فاعل كـ " هالك " أو على فعيل كـ " ميت " فلا يطرد فيه (فعلى)

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٤٩) ،وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٩٤) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ، ١٤١، ١٤٢) ، و شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥١) ، و المقرب ومعه مثل المقرب (ص: ٤٩٩) ،و إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٩٠٥) ، والمقاصد الشافية (٧/ ٩٢) .

وواضح أن سبب جمع هذه الصفات هو دلالتها على الثبوت والدوام، فهي صفة مشبهة أو أقرب إليها وقد تجمع الصفة لأنها تجري مجرى الأسماء، وعليها جمع الاسم والصفة التي على وزن " فَعْلاء" بالألف والتاء [1].

وقد فرقت العرب بين الاسم والصفة عند الجمع بالألف والتاء فيما كان على وزن أفعل فعلاء، فجمعوا الاسم هذا الجمع، ولم يجمعوا الصفة للفرق بينهما، وذلك نحو: الصحراء والصحراوات، والخنفساء والخنفساوات.

ولا يجمع من هذا النوع شيء بالألف والتاء وهو صفة ، مثل حمراوات وصفراوات.

فإن قيل: فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " ليس في الخضراوات صدقة". قيل: الخضراوات هنا اسم للبقولات [2] ،

وثمة جموع خاصة بصفات المذكر، وهي (فُعَلة وفَعَلة وفُعَّل وفُعَّال) فهذه الأوزان الأربعة لا يجمع عليها قياساً شيء من المؤنث، وكأنهم أرادوا التفرقة بين المذكر والمؤنث، فوضعوا للمذكر هذه الأربعة، ووضعوا للمؤنث وزناً واحداً وهو (فواعل)، فكأن علة جمع هذه الصفات جمع تكسير هي التفريق بينهما فاحتملوا لذاك جمعها تكسيراً، والأصل فيها أن تجمع جمع سلامة .

الرابع: فُعَلة

وهو من الأبنية المختصة بالصفات، ويطرد في كل ما كان على فاعل (صفة لمذكر عاقل) معتل اللام[3]وذاك نحو: رامٍ ورماة.

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٨٥) ،و شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ١٦٨) ،و شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (١/ ٤٦٩) ،و المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٧٥) ،و والتذييل والتكميل (٢/٩٥) ،و تمهيد القواعد (١/ ٣٥٣) .

(٢) انظر: شرح المقدمة المحسبة (ص:: ١١٢) ٤- الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٣١٨)

(٣) انظر: تمهيد القواعد (٩/ ٤٧٩٨) ،و اللمحة في شرح الملحة (١/ ٢١٤) المساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ٤٤١) ،والمقاصد الشافية (٧/ ٨٧) ،و إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٩٠٤) .

أما كونه صفة فتحرز من الاسم نحو كاهل وغارب، وأما كون الصفة لمذكر، فلأنها إن كانت لمؤنث لم تجمع على " فُعَلَة " كحائضٍ وطاهرٍ وطامثٍ، وإنما تجمع على فُعَّلٍ أو فواعلَ وو كذلك إذا كان التأنيث بالتاء نحو: راميةٍ وقاضية وداعية لا يتجمع على " فُعَلَة " ، وإنما بابها فواعِلُ (١).

الخامس: فَعَلَة

بفتحتين وهو من الأبنية المختصة بالصفات، ويطرد (٢) في كل صفة لمذكر عاقل على فاعلٍ صحيح اللام، وذاك نحو: كاملٍ وكَمَلَةْ (١).

ويلاحظ أن هذين الجمعين (فُعَلة، وفَعَلة) يكونان بتاء التأنيث، وأنهما خاصان بالمذكر، وأن هذه التاء قربت الوصف من الاسمية، فكان الأولى جمعهما تكسيراً، و على هذا فثمة فرق بين فاعل الذي جمعه فاعلون، وفاعل الذي جمعه فَعلة وفُعلة) فالأول أقرب إلى الفعل، والثاني أقرب فجمع بالواو والنون، والثاني أقرب إلى االاسم فجمع تكسيراً (٣).

السادس والسابع: فُعّل وفُعَّال

وهما من الأبنية المختصة بالصفات، ويطردان في (٤) كل وصف لمذكر على فاعل صحيح اللام نحو: عاذل وعذل وعذال وصائم وصوم وصوام، ونائم ونوم ونوام، وقد جاء في جمع فاعلة إلا أنه نادر نحو: وقد أراهن عني غير صداد (٥).

---

(١) انظر:المقاصد الشافية (٧/ ٨٨)

(٢) انظر: الكتاب٣/٦٣١ ،و تسهيل الفوائد (ص: ٢٧٥) ، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٢١٤) والمقاصد الشافية (٧/ ٨٩) ،و إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٩٠٤) .

(٣) انظر: معاني الأبنية في العربية ، فاضل السامرائي، ص: ١٣٢.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٣١) . ،وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٧٣) ،والمقرب ومعه مثل المقرب (ص: ٤٩٨) ،وشرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (١/ ٤٦٠) ،و شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ١٥٥) ،وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/ ٩٠٧) ،و المقاصد الشافية (٧/ ١٠٦)

(٥) عجز بيت من البسيط ، وصدره : أبصارهن إلى الشبان مائلةٌ... ، وهو للقطامي في ديوانه تحقيق إبراهيم السامرائي، ص: ٧٩ ، ونسب له في: المقاصد الشافية (٧/ ١٠٨) .،و الأشباه والنظائر(٣/ ٥٠) .

ويشترط كون الصفة لم تستعمل استعمال الأسماء، وإنما بقيت على أصلها من الوصفية، فإن كان قد استعملت استعمال الأسماء لم تُجمع قياساً على فُعَّلٍ كصاحبٍ وصاحبة، وفارسٍ وامرأة فارسة. ويدل الجمع الذي على (فُعَّل وفُعَّال) على التكثير والمبالغة في القيام بالفعل، والمفهوم من كلام الرضي السابق أنهما جمع للمبالغة من (فاعل)، أما (فاعل) فيجمع جمع سلامة، فإذا بولغ في فاعل حول إلى أحد صيغ المبالغة مثل (صوّام وقوام) فإذا أريد جمعه جمع تكسيراً، فيقال: (صُوُّام) جمع لـ (صَوَّام) ويكون (صائم) جمعه (صائمون) [١].

هـ -أوزان الجموع المشتركة بين الأسماء والصفات

أ –مفاعل

وهو من أوزان الجموع المشتركة بين الأسماء والصفات [٢].

إذ تطرد صيغة (مفاعل) في جمع الثلاثي المزيد لغرض الالحاق بالرباعي أو الخماسي بشرط أن يكون مبدوءاً بالميم، وليس الزائد قبل اخره حرف مد وذلك في الصفات نحو: (مفعل) وصف للمذكر والمؤنث، و(مفعل) وصف لمؤنث خال من التاء نحو: (مطفل) و(مطافل).

وفي أسماء الآلة نحو: (مدعس) و(مداعس) و(مبرد) و(مبارد)، وفي (مفعل) نحو: (مغنم)، و(مغانم) وفي (مفعل) نحو: (مؤخر) و(ماخر) وفي (منفعل) نحو (منطلق) و(مطالق)، وفي (مستفعل) نحو (مستقدم) و(مقادم) وفي مالحقه التاء نحو: (مفعلة) نحو: (مكرمة) و(مكارم)

لكن الشيخ الحملاوي اشْتَرَط في التاء من هذه الأمثلة: الاسمية، إلاَّ فَعيلة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، وشذ ذَبيحة وذبائح [٣].

---

(١) راجع: معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، ص: ١٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب٦١٢/٣، و شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٦٨) ،و تمهيد القواعد (٩/ ٤٧٥٨) ،وشرح الشافية١٨٢/٢.

(٣) انظر: شذا العرف في فن الصرف (ص: ٩٢) .

والسماع بخلاف ما ذكره، قال الشيخ عباس حسن: " والأحسن إهمال شرطه. وهذا أحسن فإنه قد جاء جمع الصفة مما ليس على وزن فعيلة على (فعائل) فقيل في جمع امرأة جبانة [١]: نساء جبائن [٢].

ب – فِعَال

فرقت العرب بين الاسم والصفة في الجمع على (فِعَال)، فالمفرد إذا كان على وزن (فِعْل) و(فُعْل) لم يجمع على (فِعَال)، منه إلا الاسم دون الصفة [٣] نحو: (جلف) و(أجلاف) فلا تجمع على (فعال)، وشرط (فعل) ان لايكون يأئي اللام كـ (مدي) فقياسه (أفعال)، ولاواوي العين نحو: (حوت) فقياسه (فعلان) [٤].

والمفرد إذا كان على وزن (فعيل) و(فعيلة) لم يجمع منه على (فِعَال)، إلا الصفة ويطردان بشرط أن يكونا لامهما صحيحة، يستوي في ذلك صحيح العين ومعتلها كـ (ظريف) و(ظراف) و(شريفة) و(شراف) [٥].

وكذا ما كان على فُعْلان –بضم الفاء وفعلانة، فإن كان اسماً لم يجمع عليه نحو: دُكَّان وذُبْيان، فتقول في الصفة: خُمْصان وخِمَاص، وكذلك في أنثاه [٦].

وما عدا الأوزان السابقة لم تفرق العرب بين الاسم والصفة في الجمع على (فِعال)، فما كان على وزن (فعل) و(فعلة): بفتح الفاء وسكون العين منهما حال كونهما اسمين أو وصفين غير يائي الفاء أوالعين، وقد الزم هذين الشرطين عند

---

(١) انظر: المحيط في اللغة (٢/ ١٢٥) .

(٢) النحو الوافي (٤/ ٦٥٥) .

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٧٢) ،و شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٥) ،و شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ١١٦) ،و مجموعة الشافية ١/ ٥٠٧ .

(٤) ينظر: همع الهوامع٦/٩٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٠) ،و همع الهوامع٦/٩٩.

(٦) انظر: شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ١٧٣) ،والمقاصد الشافية (٧/ ١٢٦، وما بعدها) ،والمعجم المفصل في علم الصرف (ص: ٢٠٥)

جميع النحويين ماعدا سيبويه، فقد أطلق جمع معتل العين على زنة (فعل)، (فعلة) على (فعال) [١].

وكذلك تطرد صيغة (فعال) في الصيغ الآتية [٢]:

(فعلاء) اسماً نحو: (صحراء) و(صحارٍ)، وصفة لمؤنث لامذكر له نحو: (عذراء) و(عذار).

(ب) ويجمع عليها أيضاً ما لحقته الالف المقصورة للتأنيث أو للالحاق نحو: (حبلى) و(حبال).

(ج) ويجمع عليها أيضاً (فعلاة) و(فعلاة) نحو: (موماة) و(موام).

(د) وكذلك يجمع عليها ما حذف أول زائديه عند جمعه نحو: (حبنطى) و(حباط)[٣].

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٥٨٧، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢١)

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٠٩) ، ،وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥٨) ،و المعجم المفصل (ص: ٩٤) .

(٣) ينظر: الكتاب٣/٥٨١.

الخاتمة

فمن الثابت في الفكر النحوي أن (الاسم) جنس يندرج تحته أنواع مختلفة، لا يجمعها إلا أنها ليست فعلاً ولا حرفاً، وهي تقبل علامة أو أكثر من علامات الأسماء، وقد كان هذا واضحاً في كلام سيبويه حين تحدث عن الأسماء والأفعال والحروف، فذكر تعريفاً للفعل، بينما لم يذكر تعريفاً للأسماء ولا الحروف. واكتفى بالتمثيل للاسم فقال [1]: " " فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط " بينما قال عن الحرف: " وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل ".

إذ إن الفعل يمكن تقسيمه بحسب الزمان إلى ثلاثة أقسام، كما يقول سيبويه: "

وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع "

بينما لا يوجد معيار واحد يمكن عليه تقسيم الاسم، وعليه فقد أدرج النحويون تحت مسمى (الاسم) الضمائر والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والظروف، والصفات، وغيرها.

وهذا يستدعي التساؤل عن سر ما مثل به سيبويه للأسماء، هل هو مقصود بعينه؟

فهل مثل سيبويه بـ (رجل) للآدميين، و(فرس) للحيوانات، وحائط للجمادات، فشمل جميع أنواع الأسماء؟

وهل يفهم من هذا أن الضمائر والإشارة والموصولات والصفات وغيرها لا تندرج تحت (الاسم) بحكم أن سيبويه لم يمثل لها؟

لقد ظهر من خلال البحث أن سيبويه كان يدرك الفرق بين هذه وبين الاسم، ولكن هذا لا يعني أنها غيره، فالفعل يندرج تحته ثلاثة أقسام ماضٍ، ومضارع وأمر، وكلها يطلق عليها (فعل)، كما أن الاسم يندرج تحته الضمائر والصفات وغيرها، فكذلك يصح أن يطلق عليها مصطلح (الاسم).

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ١٢)

وهذه الأصناف تندرج في الفكر النحوي تحت قسم (الاسم) نظراً لقبولها علامة أو أكثر من علامات الأسماء، ولهذا يمكنني أن أقترح تعريفاً للاسم مأخوذاً من هذا التفكير وهو أنه: ما ليس فعلاً ولا حرفاً ويقبل إحدى علامات الأسماء.

وقد انطلق الفكر النحوي في تنظيره وتطبيقه على هذه المسلمة، غير أنه نبه في بعض المواضع على وجود فرق بين الاسم والصفة، مع اعتقاده أن كل صفة اسم، وليس كل اسم صفة، ففرق بينهما استحساناً، وليس وجوباً.

يقول ابن جني عن علة الفرق هذه: " وجِمَاعُة أن علّته ضعيفة غير مستحكِمة إلاّ أنّ فيه ضرباً من الاتّساع والتصرّف، من ذلك تركُك الأخفّ إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم الفَتْوى والبَقْوَى والتقوى والشَرْوَى ونحو ذلك ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوًا من غير استحكام علّة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة وهذه ليست عِلّة معتدّة ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها من ذلك قولهم في تكسير حَسَن حِسان فهذا كجبلٍ وجبال وقالوا فَرَس وَرْد وخيل وُرْد فهذا كسَقْف وسُقْف " (١).

ويمكن أن يقال إن التفريق بين الاسم والصفة كان تفريقاً صرفياً أكثر منه نحوياً، فالفكر النحوي قائم على عد الصفة اسماً يجري عليهما الإعراب جرياً واحداً، إلا حين تشبه الصفة الفعل المضارع، فحينها تعمل عمله بشروط، فإذا زاد الشبه بينهما امتنعت الصفة من الكسرة والتنوين وهو الممنوع من الصرف

أما التفريق بين الاسم والصفة صرفياً، فقد تنبه له النحويون ونبهوا عليه، حين بينوا الأبنية الخاصة بالاسم وتلك التي تخص الصفة، وهذه الأبنية المشتركة بينهما.

والفكرة الأساسية قائمة على عد الاسم أخف من الصفة، فلذا يتحمل الاسم نوعاً من الثقل لا تتحمله الصفة، وقد ظهر التفريق بينهما في بابين من الصرف،

(١) الخصائص (١/ ١٣٣، ١٣٤) .

وهما باب الإعلال وباب الجمع السالم والمكسر، أما باب الإعلال فالتفريق فيه بين الاسم والصفة قليل.

وأما باب الجمع السالم والمكسر فهو ظاهر فالقاعدة العامة في باب الجموع أن الأصل في الأسماء أن تجمع جمع تكسير، بينما الأصل في الصفات أن تجمع جمعاً سالماً، وأما تكسير الصفات فضعيف، وذلك إذا غلب عليها معنى الاسمية فيضعف معنى الصفة فيها، ويقوي معنى الاسمية فتجري مجراه فتكسر، أو لأنها أقرب إلى الأسماء من الصفات في الدلالة على الثبات والدوام، كما في الصفات المشبهة، أو تجمع تكسيراً للفرق بين المذكر والمؤنث

وإذا قوي معنى الوصفية باستعمال الصفة مع الموصوف قل دخول التكسير فيها.

وقد اختصت جموع القلة الأربعة بالأسماء، ولم يأت عليها قياساً شيء من الصفات، وعللوا هذا بأن الأصل في الصفة أن تجمع جمع السلامة، فلما كان الأصل فيها جمع السلامة وهو يقع للعدد القليل، استغنوا به عن أبنية القلة.

وترتب على هذا أن أكثر أوزان جموع الكثرة تخص الأسماء أو تغلب عليها، فقد جاء من جموع الكثرة الخاصة بالأسماء ستة أوزان، وهي فُعُل، و فِعَلْ وفُعُول وفِعلان وفُعْلان وفعائل

وجاء من جموع الكثرة الغالبة في الأسماء ثلاثة أوزان، وهي فُعَل وأفاعل وفعالل

أما جموع الكثرة الخاصة بالصفة فسبعة، وهي فُعْل وفُعَلاء وفَعْلى وفُعَلة وفَعَلة وفُعَّل وفُعَّال، وهي للتفريق بين الاس والصفة، كما أن معنى الصفة فيها قليل، وهي تشبه الأسماء.

وأما أوزان الجموع المشتركة بين الأسماء والصفات فقليلة جداً، وهما اثنتان: مفاعل وفِعَال

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب والأبحاث

١- ابن يعيش النحوى، عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط١، ١٩٩٧ م.

٢- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، ، ١٩٦٥ م.

٣- ارتشاف الضرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٤- الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، ترجمة الدكتور، محمود أحمد نحلة: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٥- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، عبد الإله نبهان -غازي مختار طليمات -إبراهيم محمد عبد الله -أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧ م

٦- الأصول، دراسة أبستمولوجية، تمام حسان، عالم الكتب. تاريخ النشر. ١٤٢٠ه، ٢٠٠٠م

٧- الأصول في النحو، ابن السراج النحوى تحقيق: د. عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة (بيروت) ط٤ ١٩٩٩ م.

٨- الأفعال للسرقسطى، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٥م.

٩- الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطاع الصقلي (المتوفى: ٥١٥هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م

١٠- أقسام الكلام العربي من حبث الشكل والوظيفة، للدكتور فاضل الساقي، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧ م.

١١- ألفية ابن مالك، دار التعاون.

١٢- أمالي السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، ط١، مطبعة السعادة، ٢٠٠٢ م.
١٣- أوضح المسالك إلي شرح ألفية بن مالك، لابن هشام ، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩ م.
١٤- إيجاز التعريف في علم التصريف، ، ابن مالك، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م
١٥- إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٧م.
١٦- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق الدكتور إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: ١٤٢٥ هـ.
١٧- الإيضاح في علل النحو ، الزجاج، المحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م.
١٨- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة، إيران، ط٢، ١٤٠٥ م.
١٩- البديع في علم العربية، ابن الأثير، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى -مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٠- بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام، د محمد خير الحلواني، مجلة المورد عدد ٣٣.
٢١- التبصرة والتذكرة، الصيمري (ت ق ٤ هـ)، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، د ط، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
٢٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: جـ١ -٥ دار القلم – دمشق، باقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – السعودية، ط١، د ت.
٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، د ط، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.

٢٤- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ار الكتب العلمية -بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
٢٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ١٩٨٣م.
٢٦- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسيّ، المحقق: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
٢٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام - القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
٢٨- تنقيح الألباب شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي.
٢٩- جموع التصحيح والتكسير ـ عبدالمنعم عبدالعال، مكتبة الخانجي،
٣٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد الخضري الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية.
٣١- حاشية الصبان على شرح الأشمونى الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
٣٢- حاشية يس على التصريح ـدار الفكر.
٣٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
٣٤- دقائق التصريف، محمد بن سعيد المؤدب أبو القاسم، المحقق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ٢٠٠٤م.
٣٥- ديوان القطامي تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الثقافة لبنان، ط١.
٣٦- رأي في تقسيم الكلمة، السيد مصطفى جمال الدين، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت، الجمهورية الإسلامية في إيران ج٦ ، العدد الأول - السنة الثانية - محرم ١٤٠٧هـ

٣٧- سر صناعة الإعراب -، ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.
٣٨- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض.
٣٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين ابن مالك (ت٦٨٦هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
٤٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث -القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠ م.
٤١- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، بالقاهرة، ١٤١٠هـ.
٤٢- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م
٤٣- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
٤٤- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، تحقيق الدكتور: هادي نهر، مطبعة اليازوري، ٢٠٠٧ م.
٤٥- شرح المفصل، ابن يعيش، الطباعة المنيرية.، مصر، بتحقيق: مشيخة الأزهر.
٤٦- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
٤٧- شرح الملوكي للتصريف، ابن يعيش، المحقق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة العربيّة بحلب، مطبعة مكتبة العربيّة

٤٨- شرح شافية ابن الحاجب، أبي الفضائل ركن الدين الحسن الإستراباذي، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤ هـ.
٤٩- شرح شافية ابن الحاجب، لرضى الدين الاستراباذى (٦٨٦هـ). تحقيق: الأستاذ. محمد نور الحسن وزميليه. دار الكتب العلمية ١٩٨٢م
٥٠- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ظ١، ٢٠٠١ م.
٥١- شرح كافية ابن الحاجب، لرضىّ الدين الاستراباذى (٦٨٦هـ). تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة، قار يونس.
٥٢- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٥٣- الصاحبي، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، سلسلة الذخائر، مصر. الطبعة: ١، ١٣٩٣ هـ.
٥٤- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢: الناشر: دار المعارف.
٥٥- العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب.
٥٦- علل النحو، ابن الوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد –الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩م.
٥٧- عنقود الزواهر في الصرف، القوشجي، تحقيق الدكتور أحمد عفيفي، : لناشر: دار الكتب المصرية، ط١، ٢٠٠١ م.
٥٨- الفعل زمانه وأبنيته –إبراهيم السامرائي، مطبعة العاتي، بغداد، ١٩٦٦ م.
٥٩- في أصول اللغة، أخرجها وضبطها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد شوقي أمين، : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ؛ القاهرة ؛ ١٩٦٩.
٦٠- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ١٩٨٦م.
٦١- الفيصل في ألوان الجموع ــ، عباس أبو السعود، دار المعارف، ١٩٧١ م.

٦٢- القياس في الجموع، صلاح الدين الزعبلاوي، بحث منشور في مجلة: التراث العربي، العددان ١٥، ١٦، سنة ١٩٨٤م.
٦٣- الكتاب، سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ـ -١٩٨٨م
٦٤- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية – بيروت، د ط، ٢٠٠٠م.
٦٥- لسان العرب، ابن منظور المحقق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار النشر: دار المعارف، القاهرة.
٦٦- اللغة، جوزيف فندريس Joseph Vendryes تعريب: عبد الحميد الدواخلى، محمد القصاص، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م
٦٧- اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م؟
٦٨- ليس لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م
٦٩- ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج تحقيق هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – الجمهورية العربية المتحدة، د ط، ١٣٩١هـ -١٩٧١م.
٧٠- مجالس العلماء، الزجاجي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي -القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، لطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
٧١- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين -دار الكتب العلمية -بيروت الطبعة الأولى٢٠١٤م - ١٤٣٥هـ
٧٢- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٤٤ هـ ـ ١٩٨٤.
٧٣- المدارس النحوية، شوقي ضيف دار المعارف.

٧٤- مدرسة الكوفة، د مهدي المخزومي، ط٢، ١٩٥٨ م.
٧٥- المزهر، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وآخرون، عيسى الحلبي، ط١.
٧٦- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن بن عقيل، المحقق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر – دمشق، دار المدني –جدة)، ط١، ١٤٠٠ إلى ١٤٠٥هـ.
٧٧- المسائل العسكريات، الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) (عمان – الأردن) ٢٠٠٢ م.
٧٨- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي؛ عمادة شوؤن المكتبات جامعة الرياض، ١٩٩٩م.
٧٩- معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، دار عمار، ٢٠٠٧ م.
٨٠- معاني القرآن، الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
٨١- معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر – الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م.
٨٢- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨م
٨٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد سمير نجيب اللبدي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الفرقان – عمان، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٨٤- المعجم المفصل في علم الصرف، عزيزة فوّال بابستي، دار الكتب العلميّة، ١٤١٨ هـ.

٨٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي (ت٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين: الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى -مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
٨٦- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد - بغداد، د ط، ١٩٨٢م.
٨٧- المقتضب، المبرد المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. -بيروت
٨٨- المقرب، لأبي الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، د ن، ط١، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
٨٩- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦.
٩٠- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨ م.
٩١- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية.
٩٢- النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
٩٣- نظرات في اللغة والأدب، الشيخ مصطفى الغلاييني، مطبعة زنكو غراف طبارة، بيروت، ط١، ١٩٢٧ م.
٩٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	ملخص	١١١٦
٢-	Abstract	١١١٧
٣-	المقدمة	١١١٨
٤-	التمهيد	١١٢٢
٥-	مصطلحا الاسم والصفة	١١٢٢
٦-	المبحث الأول: موقع الصفة من أقسام الكلام	١١٢٤
٧-	أقسام الكلام عند المحدثين وموقع الصفة منها.	١١٢٩
٨-	المبحث الثاني: مظاهر التفريق بين الاسم والصفة في التفكير النحوي.	١١٤٣
٩-	أولاً: التفريق النحوي	١١٤٣
١٠-	التفريق بين الاسم والصفة في المنع من الصرف	١١٤٣
١١-	الوصفية الطارئة على الاسم.	١١٤٦
١٢-	الاسمية الطارئة على الوصف	١١٤٧
١٣-	ثانياً: التفريق الصرفي	١١٤٩
١٤-	أولاً: أبنية الأسماء والصفات	١١٤٩
١٥-	ثانياً: التفريق بين الاسم والصفة عند الإعلال	١١٥٠
١٦-	أ التفريق بين الاسم والصفة في إعلال ما جاء على وزن (فَعْلَى)	١١٥٠
١٧-	ثالثاً: التفريق بين الاسم والصفة عند الجمع	١١٥٦
١٨-	جمع الأسماء والصفات	١١٥٦
١٩-	١ التفريق بين الاسم والصفة عند الجمع السالم	١١٥٩

م	الموضـوع	الصفحة
٢٠-	أ جمع (فاعل) اسما وصفة لمذكر عاقل على (فواعل)	١١٥٩
٢١-	ب جمع (مفعول) الوصف على (مفاعيل)	١١٥٩
٢٢-	ج إتباع العين لحركة الفاء في جمع المؤنث السالم اسماً لا صفة	١١٦١
٢٣-	٢ التفريق بين الاسم والصفة عند الجمع المكسر	١١٦٣
٢٤-	أ: جموع القلة خاصة بالاسم	١١٦٣
٢٥-	ب: جموع الكثرة الخاصة بالأسماء	١١٦٩
٢٦-	ج جموع الكثرة الغالبة في الأسماء	١١٧٣
٢٧-	د جموع الكثرة الخاصة بالصفة	١١٧٥
٢٨-	هـ أوزان الجموع المشتركة بين الأسماء والصفات	١١٨٠
٢٩-	الخاتمة	١١٨٣
٣٠-	قائمة المراجع	١١٨٦
٣١-	فهرس الموضوعات	١١٩٤